جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص:دارسات إقليمية

دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغيير بنية النظام الدولي

نموذج تكتل البريكس

من إعداد الطالبتين:

حمراني ليندة

حريبي حياة

إشراف الأستاذ:

مهدي فتاك

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة
قشي عشور	رئيس اللجنة
فتاك مهدي	مشرف
عطيش يمينة	عضو مناقش

السنة الجامعية :2024-2025

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور مهدي فتاك الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة الذي أفادنا فنكن له كل الاحترام والتقدير.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة المحترمين لقبولهم مناقشة هذا العمل،وعلى ما بذلوه من وقت وجهد في قراءتها،وملاحظاتهم القيمة

فلكم منا كل التقدير والامتنان

إهداء

اهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين، عائلتي الكبيرة والصغيرة

الإخوة والأخوات

الزوج وابنتي

الزملاء والأصدقاء

حياة

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى

الوالدين الكريمين والأخ وعائلته الصغيرة

زوجي وأولادي

الأهل ولأقارب

جميع الزملاء والأصدقاء

ليندة

الخطة

المقدمة

الفصل الأول : ماهية التكتلات الإقتصادية الدولية

المبحث الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية و نشأتها

المطلب الأول : مفهوم التكتلات الاقتصادية الدولية

المطلب الثاني : نشأة التكتلات الاقتصادية الدولية

المطلب الثالث: أهداف التكتلات الاقتصادية الدولية

المبحث الثاني : أهمية التكتلات الاقتصادية الدولية و خصائصها

المطلب الأول : أهمية التكتلات الاقتصادية الدولية

المطلب الثاني : خصائص التكتلات الاقتصادية

المبحث الثالث : مستويات التكتلات الاقتصادية

المطلب الأول : مستوى الأول منطقة التجارة الحرة

المطلب الثاني : مستوى الثاني الاتحاد الجمركي

المطلب الثالث : مستوى الثالث السوق المشتركة و الاتحاد الاقتصادي

الفصل الثاني : تأثير التكتلات الاقتصادية في بنية النظام الدولي

المبحث الأول : مفهوم النظام الدولي و تطوره

المطلب الأول : تعريف النظام الدولي

المطلب الثاني : تطور النظام الدولي

المطلب الثالث : خصائص النظام الدولي

المبحث الثاني : القوى الفاعلة في النظام الدولي و مكوناته

المطلب الأول : أهم نظريات المفسرة لنظام الدولي

المطلب الثاني : القوى الفاعلة في النظام الدولي

المطلب الثالث : مكونات النظام الدولي

المبحث الثالث: علاقة التكتلات الاقتصادية بالنظام الدولي

المطلب الأول : تأثر النظام الدولي بالتكتلات الاقتصادية

المطلب الثاني: تأثير التكتلات الاقتصادية على بنية النظام الدولي

الفصل الثالث: البريكس كنموذج لتكتل اقتصادي و تأثيره في النظام الدولي

المبحث الأول : ماهية البريكس

المطلب الأول : تعريف البريكس

المطلب الثاني : نشأة البريكس

المطلب الثالث : تطور البريكس

المبحث الثاني : مكانة البريكس في النظام الدولي

المطلب الأول : وزن اقتصادي للبريكس

المطلب الثاني : وزن السياسي للبريكس

المطلب الثالث : وزن جيوسياسي للبريكس

المبحث الثالث : السيناريوهات المستقبلية للبريكس

المطلب الأول : السيناريو تفاؤلي

المطلب الثاني : السيناريو الواقعي

المطلب الثالث السيناريو التشاؤمي

الخاتمة

مقدمة

المقدمة

شهد النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة تحولات جذرية تمثلت في إعادة توزيع مراكز القوة والنفوذ بين الدول ،وتزايد التداخل بين الاقتصاد والسياسة في تشكيل بنية النظام العالمي .

وقد ساهمت هذه التحولات في بروز فاعلين جدد،ليس بالضرورة دولا منفردة بل أحيانا تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية تسعى إلى تعزيز مصالح أعضائها وزيادة قدرتهم التفاوضية إمام القوى التقليدية وفي هذا السياق برزت التكتلات الاقتصادية الدولية كقوى مؤثرة في إعادة صياغة ملامح النظام الدولي المعاصر ،سواء من خلال التعاون الاقتصادي والتنموي بين أعضائها أو عبر محاولاتها لتقليص هيمنة الغربية على مؤسسات الحوكمة العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

ويمكن فهم ظاهرة التكتلات الاقتصادية ضمن سياقين مترابطين:الأول هو السياق التاريخي،حيث ظهرت أول ملامح التعاون الاقتصادي بين الدول عقب الحرب العالمية الثانية في إطار جهود إعادة الأعمار وبناء نظام اقتصادي عالمي أكثر استقرار وقد تجسد ذلك في تأسيس مؤسسات مثل الاتحاد الأوربي واتفاقية الجات التي تطورت لاحقا إلى منظمة التجارة العالمية.

أما السياق الثاني فهو نظري حيث تفسر نظريات العلاقات الدولية خصوصا الليبرالية الجديدة والبنائية ميل الدول إلى تشكيل التكتلات اقتصادية باعتباره

استجابة عقلانية لمواجهة تحديات العولمة وتعزيز التنمية وتقوية المكانة الدولية من خلال التعاون المتعدد الإطراف.

وفي خضم هذه التطورات،برزت مجموعة البريكس كواحدة من أبرز التكتلات الاقتصادية الناشئة،وتضم خمس دول ذات ثقل اقتصادي وسكاني وجيوسياسي، وقد تأسست هذه المجموعة على أسس متعددة، أبرزها الرغبة في تعزيز التوازن الدولي ،وإعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي بما يعكس التغيرات الواقعية في موازين القوى وتمثل البريكس نموذجا فريدا لتكتل اقتصادي يجمع بين دول من قارات وثقافات وأنظمة سياسية مختلفة ،لكنها تتقاطع في أهدافها الإستراتيجية ومواقفها النقدية من النظام الدولي القائم .

إن دراسة دور التكتلات الاقتصادية في بنية النظام الدولي من خلال نموذج البريكس،تكشف عن ديناميكية جديدة تعيد تشكيل مراكز القوة العالمية،ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على الإبعاد الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية التي تضطلع بها التكتلات الاقتصادية الدولية، مع التركيز على مجموعة البريكس كنموذج معاصر يعكس طموحات الجنوب العالمي في إعادة هيكلة النظام الدولي بما يخدم مصالح أوسع وأكثر توازنا.

مشكلة البحث:

إلى أي مدى تساهم التكتلات الاقتصادية الدولية مثل البريكس في إعادة تشكيل بنية النظام الدولي؟

أسئلة فرعية:

1-ماهي الدوافع التي أدت إلى بروز التكتلات الاقتصادية الدولية؟

2-هل ساهم البريكس في تعزيز التعاون الدولي ام انه عمق الانقسام والتفاوت بين الدول؟

3-ماهي الأفاق المستقبلية لتكتل البريكس؟

أهمية البحث وأهدافه:

تعتبر التكتلات الاقتصادية الدولية ودورها في بنية النظام الدولي موضوع مهم، حيث يساهم في إبراز تفاعل الدول مع بعضها البعض،على مستوى الاقتصاد والسياسة،فتكتل البريكس يلعب دورا أساسيا في إعادة تشكيل ملامح النظام الدولي وتحقيق التوازن بين القوى الاقتصادية العالمية.

أهمية البحث:

يساهم هذا الموضوع في إثراء الدراسات المتعلقة بالعلاقات الدولية خاصة في ضل التحولات الراهنة التي تشهدها بنية النظام الدولي و هو يساعد في توضيح مدى تأثير التكتلات الاقتصادية الجديدة مثل مجموعة البريكس في إعادة تشكيل موازين قوى العالم، يأتي هذا الموضوع في وقت يشهد العالم أزمات اقتصادية وسياسية مثل الحرب الروسية الأوكرانية ، و تداعيات كوفيد-19 و الأزمات الطاقوية الغذائية ما يعيد طرح مسألة فعالية النظام الدولي الحالي و ظهور بدائل جديدة كما يساهم في استشراف مستقبل النظام الدولي و توقع

السيناريوهات المحتملة لإعادة تشكيله بناءا على تنامي نفوذ التكتلات الاقتصادية الدولية.

الهدف من البحث:

دراسة تأثير التكتلات الاقتصادية الدولية على النظام الدولي في كيفية تأثير التكتلات الاقتصادية الدولية على النظام الاقتصادي العالمي وخصوصا في تعزيز التعددية الاقتصادية والسياسية.

تحليل دور البريكس في النظام الدولي وكيفية تأثير البريكس في إعادة توزيع النفوذ الاقتصادي بين الدول الكبرى والدول لنامية وأفاق المستقبلية البريكس.

الفرضيات

1-تعزز التكتلات الاقتصادية لتعاون الإقليمي إلا أنها قد تضعف التعاون الدولي المتعدد الإطراف .

2- تلعب التكتلات الاقتصادية الدولية مثل مجموعة البريكس دورا متزايدا في إعادة تشكيل بنية النظام الدولي من خلال التأثير على موازين القوى الاقتصادية السياسية .

3- رغم تزايد قوة البريكس إلا أن غياب الانسجام الداخلي يحد من قدرتها على إحداث تغير جوهري في بنية النظام الدولي.

منهجية البحث

اعتمدنا على مزيج من المناهج النوعية التي تساعد في تحليل هذه الظاهرة:

1-المستوى التحليلي: لأنه يسمح بتحليل التغيرات في هيكل النظام الدولي وتوازن القوى الناتج عن صعود مثل هذه التكتلات.

من خلال إبراز اثر التكتلات الدولية وتحديدا مجموعة البريكس على بنية النظام الدولي،من خلال إظهار كيفية تأثير التكتلات الاقتصادية على هيكل القوة العالمي وعلى ديناميات النظام الدولي من خلال إعادة تشكيل مراكز الثقل الاقتصادي والسياسي ومدى مساهمة مجموعة البريكس في الدفع نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب

***المنهج التاريخي:**للتتبع تطور التكتلات الاقتصادية الدولية وكيف نشا تكتل البريكس ودراسة مراحل تشكل البريكس،وتحليل الوقائع التاريخية التي أدت الى تطور هذه الظاهرة وفهم السياق التاريخي والاقتصادي المحيط.

***المنهج البنيوي الوظيفي:**لتحليل كيفية مساهمة البريكس في أعادة هيكلة النظام الدولي.

***المنهج المقارن:**يسمح هذا المنهج من تفسير كيفية تأثير التكتلات الاقتصادية على توازن القوى ومقارنة مدى نجاح التكتلات الاقتصادية في تحقيق أهدافها وتأثيراتها على النظام الدولي.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1-محمد عبد الكريم،التكتلات الاقتصادية وتحديات النظام العالمي الجديد:تستعرض هذه الدراسة تطور التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوربي،النافتا،والبريكس،ويركز على دور هذه التكتلات في تشكيل النظام العالمي الجديد وكيف تؤثر على توزيع القوة الاقتصادية والسياسية.

2-سامي العلي،مجموعة البريكس ودورها في إعادة تشكيل النظام الدولي:يشرح هذا الكتاب كيف تشكل مجموعة البريكس نموذجا جديدا للتكتلات الاقتصادية التي تجمع دول من مختلف قارات العالم مع تحليل العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول الأعضاء.

الدراسات الأجنبية:

_1

jean Marc Foucher : les Brics et la nouvelle architecture mondiale .ce livre analyse en profoneur la montée des BRICS comme acteurs majeurs sur la scéne internationale et leur impacte sur redéfinitiin de l'architecteureeconomique et politique mondiale .

2- *Marie –Claire –Blais :les blocs économique régionale et la gouvernance mondiale :presses de université Montréal :

Ce livre explore le rôle des blocs economiques,notamment les BRIC ,dans la gouvernance globale et leurs stratégies pour influencer le système économique internationale

محتوى المؤلف الأول:يستعرض دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في النظام العالمي مع التركيز على البريكس كفاعل أساسي في النظام الاقتصادي والسياسي إما المؤلف الثاني يحلل كيف تساهم التكتلات الاقتصادية في تعزيز

تظهر هذه الدارسات كيف ان مجموعة البريكس تسهم في تقليل الهيمنة الغربية وتعزيز التعددية القطبية

معظم الدارسات قد اعتمدت على مواقف حتى 2020 لذا من خلال تطرقنا الى هذا الموضوع من اجل تحليل احدث التطورات الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية في دول البريكس بعد جائحة كورنا والأزمات العالمية الراهنة وتأثيرها على النظام الدولي وتقديم سيناريوهات مستقبلية لدور البريكس

الاطار الزماني والمكاني:

1-الإطار الزماني:يمتد من تأسيس مجموعة البريكس عام2009الى غاية 2025

2- الإطار المكاني:يشمل الدول الأعضاء في مجموعة البريكس البرازيل،روسيا،الهند،الصين،جنوب افريقيا بالإضافة الى الدول المنظمة مؤخرا مثل ايران،مصر ،الامارات،الارجنتين.

أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيار هذا الموضوع انطلاقا من الأهمية المتزايدة التي باتت تحتلها التكتلات الاقتصادية الدولية في إعادة تشكيل ملامح النظام الدولي ،لاسيما في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم على المستويات الاقتصادية والسياسية ،وتعد مجموعة البريكس نموذجا بارزا لهذه التكتلات ،حيث استطاعت ان تفرض حضورا مؤثرا على الساحة الدولية بفضل تنامي قدراتها الاقتصادية والديمغرافية وسعيها لإعادة التوازن في النظام العالمي الذي ظل لفترة طويل

أحادي القطبية ،كما إن التغيرات الجيوسياسية الراهنة والتحديات التي تواجه الدول النامية في ظل هيمنة القوى التقليدية ،تثير تساؤلات حول قدرة هذه التكتلات على إحداث تغير حقيقي في بنية النظام الدولي وهو ما يحفز على تطرق إلى هذا الموضوع من منظور تحليلي ومستقبلي.

تقسيم الدراسة:

نتطرق في موضوعنا هذا إلى دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغير بنية النظام الدولي نموذج البريكس كتكتل اقتصادي دولي. للإجابة على الإشكالية المطروحة.

قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول مع مقدمة وخاتمة،كل فصل إلى ثلاثة مباحث

الفصل الأول بعنوان ماهية التكتلات الاقتصادية الدولية: تناولنا فيه مفهوم التكتلات الاقتصادية ونشأتها وأهميتها وأنواعها وخصائصها.

الفصل الثاني: يتم فيه التعرض لتأثير التكتلات الاقتصادية على بنية النظام

الفصل الثالث: تأثير البريكس على النظام الدولي ،عرفنا فيه البريكس ونشأته ،ومكانة البريكس في النظام الدولي وأفاق البريكس المستقبلية.

الفصل الأول : ماهية التكتلات الإقتصادية الدولية

المبحث الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية و نشأتها

المطلب الأول : مفهوم التكتلات الاقتصادية الدولية

المطلب الثاني : نشأة التكتلات الاقتصادية الدولية

المطلب الثالث: أهداف التكتلات الاقتصادية الدولية

المبحث الثاني : أهمية التكتلات الاقتصادية الدولية و خصائصها

المطلب الأول : أهمية التكتلات الاقتصادية الدولية

المطلب الثاني : خصائص التكتلات الاقتصادية

المبحث الثالث : مستويات التكتلات الاقتصادية

المطلب الأول : مستوى الأول منطقة التجارة الحرة

المطلب الثاني : مستوى الثاني الاتحاد الجمركي

تمهيد:

تعد التكتلات الاقتصادية الدولية احد ابرز الظواهر التي ميزت العلاقات الدولية في العصر الحديث ،لاسيما في ظل التداخل الاقتصادي العالمي وتنامي الحاجة إلى التعاون بين الدول لمواجهة التحديات الاقتصادية المتغيرة ،إذ تعتبر كإحدى آليات التعاون الإقليمي والدولي وجاءت هذه التكتلات الاقتصادية استجابة لمتغيرات العولمة والسعي لتعزيز المكانة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة حيث اتجهت الدول إلى تشكل تجمعات اقتصادية تهدف إلى تقوية قوتها التفاوضية في مواجهة التحديات العالمية فقد أصبحت فاعل رئيس قي إعادة تشكيل النظام الدولي.

المبحث الأول:مفهوم التكتلات الاقتصادية الدولية ونشأتها:

المطلب الأول: مفهوم التكتلات الإقتصادية

لغويا :تعني كلمة "تكتل"التجمع أو التحالف،وتشتق من الأصل كتل بمعنى تجمع الشيء وانضم بعضه إلى بعض ،ويقصد بالتكتلات الاقتصادية الدولية "لغويا:التحالفات والتجمعات التي تنشا بين عدد من الدول بهدف تحقيق منافع اقتصادية متبادلة [1].

اما اصطلاحا ،فتعرف التكتلات الاقتصادية الدولية بأنها :"تجمعات إقليمية او دولية تنشا بين عدد من الدول،وتقوم على اتفاقيات اقتصادية تهدف إلى تحقيق مصالح مشتركة ،وتسهم في تحرير التجارة ،وتسير حركة رؤوس الأموال ،وتنسيق السياسات المالية والاقتصادية ،وقد تتدرج في مستوياتها من منطقة تجارة حرة إلى اتحاد اقتصادي [2].

إجرائيا:يقصد بالتكتلات الاقتصادية الدولية جميع الإشكال الرسمية للتحالف الاقتصادي بين دولتين أو أكثر،والتي تنشا بموجب اتفاقيات منظمة بهدف تحقيق درجة من التكامل الاقتصادي تؤثر في ميزان القوى داخل النظام الدولي.

[1] ابن منظور ،لسان العرب،القاهرة :دارالمعارف ،المجادالخامس،ص311

[2] سامي السيد ،النظام الاقتصادي الدولي،القاهرة :مكتبة الشروق 2010،ص85

وتتسم هذه التكتلات بقدرتها على إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول لأعضاء ،كما تؤثر بشكل مباشر في بنية النظام الدولي من حيث مراكز القوة والنفوذ وتوزيع الموارد ،وأولويات السياسات العالمية.[1]

حظيت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الدولية باهتمام واسع من قبل المفكرين والباحثين في مجال الاقتصاد والعلاقات ت الدولية ،حيث تنوعت تعريفاتهم تبعا لاختلاف مناهجهم وتخصصاتهم :

(بول كيندي)paulkennedy يعرف التكتلات الاقتصادية بأنها:"تجمعات دولية تهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية لأعضائها بهدف تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية لأعضائها بهدف تعزيز قدرتهم التنافسية في النظام الدولي .[2]

"ويؤكد من خلال هذا التعريف على البعد الاستراتجي لهذه التكتلات في موازين القوى الدولية".

[1]امين جلال ،التبادل التجاري والتكتلات الاقتصادية ،مجلة الاقتصاد والتنمية،عدد42،2007،ص115-130

[2]paulkennedy ,the Rise and Fall of the Great powers (NewYork :Random House 1987).514

أما جاغديش بهاجواتي (jagdish Bhagwati) فيعرف التكتلات الاقتصادية بأنها "اتفاق بين دول تتقارب جغرافيا او اقتصاديا ،تهدف الى تسهيل التبادل التجاري فيما بينها ،لكنها قد تؤدي إلى انحراف عن مبدأ التجارة الحرة العالمية .[1]

"يظهر هذا التعريف الجانب ألانتقادي الذي يرى في هذه التكتلات تهديد مبدأ التعددية الاقتصادية العالمية.

في السياق ذاته ،يطرح ارنست هانس (Ernst. B .Haas) تصورا تكامليا ،فيعرف التكتلات الاقتصادية على أنها:"مراحل أولية لعملية اندماج بين الدول،تبدأ بالتعاون في الاقتصادي وقد تنتهي بتكوين كيان سياسي موحد ".[2]

مما يعكس رؤية وظيفية ترتبط بالتكامل السياسي من خلال الاقتصاد.

من جهة أخرى،يقدم روبرت كيوهن (Robert Keihane) تعريفا مؤسساتيا اذ يرى أنها "مؤسسات اقتصادية تعاونية تشكلها الدول لتنسيق السياسات التجارية والنقدية وتسهيل التبادل فيما بينها بما يعزز الاستقرار الدولي." حيث ركز على البعد المؤسسي للتعاون الاقتصادي[3]

إما الباحث العربي محمد العربي موسى فيبرز البعد التنموي للتكتلات فيعرفها :"بأنها إطار تنظيمي تتعاون من خلاله مجموعة من الدول لتحقيق مصالحها

[1]Jagdish Bhagwati ,Termites in the trading system ,Oxford :university press,2000,21-22

[2]Ernst B.Hans,The uniting of Europe, Stanford :University press1958,12-14

[3]Robert O.keohane ,AfterHegemony,Princeton:University press,1984,49

الاقتصادية المشتركة وتعزيز مكانتها التفاوضية في السوق العالمية"[1] ركز على أهمية هذه التكتلات لدول النامية في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

ويعرفها بول كروغمان :هو اقتصادي أمريكي بارز حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام2008 " التكتلات الاقتصادية هي ترتيبات تجارية تسعى من خلالها الدول الى تقليل الحواجز التجارية فيما بينها ،مما يؤدي إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية عن طريق الاستفادة من وفرة وتخصص الإنتاج .[2]

كروغمان (Paul Krugman) يؤكد إن التكتلات الاقتصادية ليست فقط أدوات سياسية ،بل آليات لتعظيم الكفاءة الإنتاجية وتوزيع الموارد بشكل أفضل داخل الإقليم

اماجونماينارديكينز (Johan Maynard Keyenes) هو احد أهم الاقتصاديين في القرن العشرين ومؤسس المدرسة الكنزية في الاقتصاد فيعرفها :"التكتلات الاقتصادية تمثل تعاون منظما بين الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي وتقليل تقلبات السوق ،بما يضمن التشغيل الكامل والنمو المتوازن".[3]

كينز كان من أبز الداعيين إلى إنشاء اطر جماعية دولية للتنسيق الاقتصادي وقد لعب دورا رئيسا في تأسيس النظام المالي العالمي بعد الحرب (صندوق النقد

---

[1] *محمدالعربيموسى ،التكتلات الاقتصادية ودورها في التنمية في الدول النامية ،القاهرة:دار الفكر العربي ،2010،ص33*

[2] paulkrugman ,popinternationalism,Cambridge :MIT Press1996,125-127

[3] –John MaynardKeyens,Essays in Persuasion (New York:w.w.Norton1963,297-300

والبنك الدولي) حيث يرى إن التعاون بين الدول ضروري لمنع الأزمات الاقتصادية الكبرى ،وانه لايمكن ترك السوق العالمية تعمل بلا تنظيم أو رقابة،تظهر هذه التعريفات إن التكتلات الاقتصادية الدولية تفهم على أنها أدوات للتعاون ،التكامل والتخطيط تتنوع أهدافها بين تعظيم القوة والنفوذ وتحقيق التنمية وتثبيت الاستقرار في النظام الدولي.

المطلب الثاني: نشأتها

لقد ارتبطت نشأت التكتلات الاقتصادية الدولية بتطور العلاقات الاقتصادية الدولية،وتحديدا مع تصاعد الحاجة إلى التعاون الاقتصادي بين الدول في إعقاب الأزمات الكبرى ،مثل الحربين العالميتين الأولى والثانية وما خلفتاه من دمار اقتصادي وتراجع في حجم التجارة الدولية وقد مثلت تلك المرحلة من التاريخ العالمي بداية إدراك الدول لأهمية التعاون الاقتصادي الجماعي كأداة لإعادة الأعمار وتحقيق الاستقرار،مما مهد لتأسيس أولى إشكال التكتلات الاقتصادية الإقليمية ،وقد بدا التبلور الحقيقي لمفهوم التكتلات الاقتصادية في أوربا ، من خلال إنشاء الجماعة الأوربية للفحم والصلب سنة1951 ،والتي اعتبرت ألبنة الأولى في مسار التكامل الأوربي والتي تطورت لتصبح الاتحاد الأوربي الذي يعدا ليوم النموذج الأكثر تقدما من التكتلات الاقتصادية على المستوى العالمي.

وفي سياق أخر ،شهدت فترة الحرب الباردة محاولات متوازية ،لتشكيل تكتلات اقتصادية من قبل الكتلة الشرقية مثل مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (كميكون) الذي أسسته دول المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي عام

1949،غير إن هذا النوع من التكتلات كان يخضع لايدولجيات سياسية أكثر من كونه تعاون اقتصادي .

ومع تسارع العولمة منذ تسعينات القرن العشرين ،وظهور النظام العالمي أحادي القطب ،برزت الحاجة المتزايدة لدى الدول ،لاسيما منها النامية إلى إنشاء تكتلات اقتصادية كأدوات لتعزيز المفاوضة الجماعية ومواجهة التهميش الاقتصادي ،وقد أدى ذلك إلى بروز تكتلات جديدة كاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)1994،رابطة دول جنوب شرق أسيا (آسيان)،السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (ميركوسور)،مجموعة البريكس،وقد ساهم تطور وسائل الاتصال والعولمة المالية والانفتاح التجاري وتأسيس مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية في تسريع وتيرة هذه التكتلات ،والتوجه نحو التعاون الاقتصادي متعدد الإطراف فالتكتلات الاقتصادية الدولية ظهرت استجابة لعدة دوافع سياسية واقتصادية وإستراتجية ،في مقدمتها الحاجة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز القدرات التنافسية للدول الأعضاء ،لمواجهة الهيمنة الاقتصادية لدول الكبرى [1].

وقد تسارعت وتيرة تشكيل التكتلات الاقتصادية في النصف الثاني من القرن العشرين،مدفوعة بعدة عوامل من أبرزها :

-العولمة الاقتصادية:حيث دفعت موجة التحرير التجاري وتدفقات رؤوس الموال المتزايدة الدول إلى البحث عن آليات جماعية لتعظيم مكاسبها الاقتصادية.

[1] مصطفى العبد الله ،الكفري ،التكتلات والمنظمات الاقتصادية ،سوريا :جامعة دمشق،2014،ص32

-التحول من الثنائية القطبية الى التعددية :فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ،شهد العالم إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية ،مما فتح المجال أمام دول الجنوب للتكتل كقوة موازية في مواجهة الهيمنة الغربية .

-البحث عن الأمن الاقتصادي :اذ تسعى الدول من خلال التكتلات الاقتصادية الدولية الى تقليل الاعتماد على القوى الاقتصادية الكبرى ،وتنويع شراكتها التجارية والاستثمارية .

-تحقيق التكامل الإقليمي:حيث تبنت العديد من الدول نجا تكامليا لتسهيل التبادل التجاري وتحقيق تنمية شاملة ،وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية .

ان نشأة التكتلات الاقتصادية لا تعكس فقط مصالح اقتصادية ضيقة بل ،تعبر عن طموحات سياسية وإستراتجية أوسع حيث تسعى الدول من خلالها تعزيز مكانتها الدولية والتأثير في موازين القوى داخل النظام الدولي [1].

-لفهم ظاهرة التكتلات الاقتصادية لابد من الرجوع إلى مجموعة من النظريات الاقتصادية والسياسية التي تناولت دوافع الانخراط في ترتيبات جماعية وتكاملية منها:

نظرية التكامل الاقتصادي: تعد من أهم النظريات في تفسير التكتلات الاقتصادية وتستند إلى أعمال قدمها "ارنست هانس " و الاقتصادي" بيلابالسا "حيث تميز بين مستويات متعددة للتكامل وتصف مراحل التكامل الاقتصادي:منطقة التجارة الحرة -الاتحاد الجمركي -السوق المشتركة-الاتحاد

[1]عبد الحميد ،رشامحمد،"تحليل ظاهرة التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية "مجلة دراسات اقتصادية ،المجلد10،العدد3(2019)،ص45-70

الاقتصادي –الاتحاد السياسي،تفترض هذه النظرية إن التعاون الاقتصادي يؤدي تدريجيا الى تكامل سياسي.وتعتمد على إن الدول تمر بمراحل تدريجية نحو التكامل الاقتصادي والهدف منه هو تعزيز النمو والاستقرار من خلال التعاون الاقتصادي.

نظرية الاعتماد المتبادل: تفسر نشأة التكتلات على أنها وسيلة لتقليل المخاطر وزيادة الاستقرار من خلال تعزيز الاعتماد المتبادل بين الدول،وتشير إلى أن زيادة الترابط الاقتصادي بين الدول تقلل من احتمالات الصراع وتعزز من فرص التعاون فكلما ازدادت العلاقات الاقتصادية وتشابكت المصالح ،زادت الحاجة إلى اطر مؤسسية تنظم هذا التفاعل.[1] .

نظرية الواقعية الجديدة:ترى أن التكتلات الاقتصادية تنشا لتحقيق التوازن في القوة ،الدول تنظم في تكتلات لمواجهة نفوذ تكتلات أخرى،تنطلق هذه النظرية من رؤية واقعية للنظام الدولي وترى ان التكتلات الاقتصادية ماهي إلا أدوات تستخدمها الدول لتعزيز قوتها في مواجهة تهديدات خارجية أو لتحقيق توزن قوى،في هذا السياق ينظر إلى التكتلات كوسيلة لتعزيز النفوذ الاستراتجي.[2]

[1] الشامي ،محمودعلي ،"الاتجهات الحديثة في التكتلات الاقتصادية الدولية "،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد52(2016):ص115-145

[2] عبد العزيز السيد،الاقتصادالدولي ،نظرياتوسياسات ،الاسكندرية :دار الفكر الجامعي ،2021،ص 126.

نظرية الوظيفية الجديدة: تعتبر أن التعاون في مجال معين مثل الاقتصاد يؤدي تدرجيا إلى تعاون في مجالات أخرى كالسياسة والدفاع مثل الاتحاد الأوربي من سوق مشتركة إلى اتحاد اقتصادي وسياسي .[1]

المطلب الثالث:أهداف التكتلات الاقتصادية

أهداف التكتلات الاقتصادية متعددة ومتفاوتة حسب طبيعة التكتل ومستوى اندماجه لكنها تشترك في عدد من الأهداف ومن أبرزها:

-تعزيز التجارة البينية:عن طريق إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء وتسهيل انتقال السلع والخدمات ورؤوس الموال.

-تحقيق التكامل الاقتصادي:تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية،إنشاء سوق مشتركة أو اتحاد جمركي للوصول إلى وحدة اقتصادية ونقدية.

-زيادة القدرة التنافسية:من خلال تعزيز القدرات الإنتاجية والتكنولوجية ،تقوية المفاوضات الجماعية مع القوى الاقتصادية الكبرى وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-تحقيق التنمية المستدامة:كدعم الدول الأقل نموا ضمن التكتل لتقليص الفجوة الاقتصادية بين الدول الأعضاء وتعزيز مشاريع البنية التحتية والتنمية البشرية.

[1] عبد القادر البدوي ،الاقتصادالدولي :نظريات ومفاهيم اساسية ،عمان :دار صفاء للنشر وتوزيع ،2018،ص225-230.

-تعزيز الاستقرار السياسي والإقليمي:تقوية العلاقات بين الدول الأعضاء وتقليل النزاعات من خلال التعاون الاقتصادي والترابط الاقتصادي لتعزيز الأمن الإقليمي.

-مواجهة تحديات العولمة:كالتصدي لازمات الاقتصادية والمالية بالعمل الجماعي في قضايا تغير المناخ والطاقة والأمن الغذائي.

-دعم الاستقلال الاقتصادي والسيادة:تقليل التبعية للقوى الاقتصادية الكبرى وبناء نماذج بديلة للنظام المالي او النقدي العالمي.

وبذلك يتضح إن التكتلات الاقتصادية الدولية تمثل استراتجيات شاملة لتحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة وتعزيز النفوذ الدولي[1]

المبحث الثاني: أهمية التكتلات الاقتصادية الدولية وخصائصها

المطلب الاول: أهمية التكتلات الاقتصادية

تكمن أهمية التكتلات الاقتصادية في تحقيق التقارب وتوثيق العلاقات بين الشعوب وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي بين الدول ،فتنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية جعل منها سمة أساسية لنظام الدولي وذلك لأهمية الاقتصاد في استقذار الدول والهدف الاسمي وتحقيق تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول من خلال التبادل التجاري فيما بينها ، وتنسيق السياسات

[1]القيسي ،علاءالدين ،"التكامل الاقتصادي واثره في التنمية المستدامة "،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد62،(2021)،ص-67-45

المالية والنقدية وتوحيد الإجراءات الجمركية ودفع العلاقات الاقتصادية بين الدول لتحقيق نمو اقتصادي كما تبرز أهمية التكتلات الاقتصادية من خلال زيادة فرص الإنتاج والاستثمار بين التكتلات الاقتصادية والدول وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق السلم والاستقرار

إن أهمية التكتلات الاقتصادية تكمن في توفير مزايا ومكاسب تعجز الدول المنفردة عن تحقيقها كما أنها وسيلة لاستفادة من روس الأموال والأيدي العاملة ولاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية، وتحقيق نمو اقتصادي

أهمية التكتلات الاقتصادية الدولية تتجلى في عدة جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية:

1-تعزيز القوة التفاوضية: التكتلات تمنح الدول الأعضاء قوة اكبر في المفاوضات التجارية مع الدول أو التكتلات الأخرى مما يمكنها من الحصول على امتيازات أفضل،يمنح الانضمام الى التكتل اقتصادي الدول الصغيرة قوة تفاوضية على الساحة الدولية خاصة عند التفاوض مع قوى اقتصادية كبرى

2-زيادة التبادل التجاري: من خلال إزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة البضائع والخدمات بين الدول الأعضاء مما يعزز النمو الاقتصادي ويزيد من تدفق السلع والخدمات[1]

[1]احمد يوسف دودين مصطفى يوسفكافي:التكتلات الاقتصادية الدولية، عمان: شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ،ط1 ،2019 صفحة.98

3-جذب أستثمار: السوق الكبيرة الموحدة للتكتل تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، نظرا لسهولة الوصول إلى الأسواق المتعددة ضمن تكتل واحد ورفع معدلات النمو الاقتصادي

-4 تحقيق التكامل الاقتصادي : من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية،وتوحييد المعايير والقوانين مما يسهم في استقرار اقتصادي إقليمي مما يؤدي الى تكامل البنية التحتية والتنمية المشتركة .

5-توفير فرص العمل :زيادة النشاط الاقتصادي والتجاري يؤدي الى خلق فرص عمل جديدة داخل الدول الأعضاء.

6-تعزيز الاستقرار السياسي :التكتلات عادة ما تدفع نحو تقارب سياسي وتعاون امني بين أعضائها مما يقلل من احتمالات النزاع كما يودي التعاون الاقتصادي إلى تعزيز العلاقات السياسية بين الدول مما يؤدي الى استقرار إقليمي

7-مواجهة التحديات العالمية : مثل التغير المناخي ، الأمن الغذائي الأوبئة من خلال التعاون المشترك

8- تعزيز المنافسة العالمية : من خلال خلق بيئة اقتصادية أوسع كما تساعد التكتلات الاقتصادية الشركات المحلية على التطور والمنافسة بفعالية أكثر.

التكتلات الاقتصادية تمثل أداة حيوية لتعزيز التعاون والتنمية في عالم يتسم بالعولمة والتنافس

فالتكتلات الاقتصادية تعتبر مهمة لأنها تحقق تعاون تجاري واقتصادي من خلال تشكيل التحالفات والشاكات ، يمكن البلدان داخل هذه التكتلات تحقيق فوائد أفضل تعود بالنفع على المجموعة بأكملها وتعزيز استقرار سياسي واقتصادي وامني.،وتتبع أهمية التكتلات الاقتصادية من قدرتها على خلق أسواق موحدة وتعزيز القدرة التفاوضية الجماعية في المؤسسات الاقتصادية الدولية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الإقليمي ،فضلا عن دورها في إعادة تشكيل مراكز القوة داخل النظام الدولي.[1]

المطلب الثاني :خصائص التكتلات الاقتصادية الدولية

تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي :

1-تتصف التكتلات الاقتصادية بحجمها الضخمة من حيث مواردها وإنتاجها واتساع أسواقها الاستهلاكية و الإنتاجية وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها .

حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة .

المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل .

[1] محمدعبدالعال"،التكتلات الاقتصادية وتاثيرها في الاقتصاد العالمي"،المجلة العربية للعلومالسياسية،العدد2020،28،ص112

2-ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة لدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصاديتها وأسواقها .

3-قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا لدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادي الأخرى ،ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.

4-توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها.

5-الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية

6-تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الدينامكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق .[1]

فالتكتلات الاقتصادية الدولية تتسم بجملة من الخصائص أبرزها :الطابع المؤسسي المنظم،فتعتمد على إنشاء اطر قانونية ومؤسسات تنظيمية تعنى بتنفيذ الاتفاقيات وحل النزاعات ،كما تتميز بتدرج مستويات التكامل الاقتصادي وفق مراحل تبدآ من تخفيض الحواجز الجمركية وتصل في مراحلها المتقدمة إلى تكامل سياسي وهذا التدرج يتيح مرونة في استيعاب الفوارق بين الدول الأعضاء من حيث مستويات التنمية.،كما تسعى التكتلات إلى خلق حالة من الاعتماد

[1] حسن العيساوي ،العولمة والتكتلات الاقتصادية الكبرى ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1 ،2018،ص132

المتبادل بين أعضائها ،فغالبا متبنى التكتلات الاقتصادية على أساس القرب الجغرافي والمصالح الإقليمية من خلال التركيز على البعد الإقليمي والجغرافي ،بالإضافة إلى الترابط بين الجوانب الاقتصادية والسياسية إذ تسعى التكتلات إلى تقليص هيمنة قوى اقتصادية أو فرض نماذج تنموية بديلة ،كما تمنح التكتلات مزايا تفضليه للدول الأعضاء داخل التكتل من حيث الرسوم الجمركية وسياسات الاستثمار وحركة الإفراد وهو ما يميزها عن باقي الدول غير الأعضاء .[1]

المبحث الثالث: تصنيف التكتلات الإقتصادية

مستويات التكتلات الاقتصادية :

تبدأ درجات التكتل الاقتصادي بالتدرج من رفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية إمام السلع الوطنية للدول الأعضاء، أو بما يعرف بمنطقة التجارة الحرة ثم الانتقال إلى مرحلة الاتحاد الجمركي عندما تتفق الدول الأعضاء على وضع تعرف موحدة على مستورداتها من الدول خارج التكتل والمرحلة التالية هي السوق المشتركة التي يتم فيها تحرير تدفق رؤوس الأموال واليد العاملة فيما بين الدول الأعضاء ،تليها مرحلة الوحدة الاقتصادية التي يتم فيها تنسيق السياسات المالية النقدية بما في ذلك توحيد العملة النقدية وأخيرا تأتي مرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل وكل مرحلة من هذه المراحل تتطلب تخطي المرحلة التي كانت فيها

1. يبدأ المستوى الأول للتكتل الاقتصادي بالتفضيل الجزئي:

[1] محمد عبد العال ،"التكتلات الاقتصادية وتأثيرها في الاقتصاد العالمي "المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد2020،28،ص115

ويقصد به مجموعة من الإجراءات التي تتخذها دولتان لتخفيف القيود المعرقلة لتبادل المنتجات فيما بينها كان تتفق دول منطقة معينة على إلغاء نضام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع إبقاء الرسوم الجمركية أو إن تتفق دول معينة على إن يعطى بعضها بعض امتيازات جمركية متبادلة.

2. المستوى الثاني للتكتل الاقتصادي :

منطقة التجارة الحرة : عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على المبادلات التجارية فيما بينها مع احتفاظ كل دولة بحريتها في فرض القيود والرسوم الجمركية في علاقتها التجارية مع بقية دول العالم وتعد منطقة التجارة الحرة احد مستويات التعاون الاقتصادي ومن أمثلة البارزة منطقة التجارة الحرة الأوربية.

3. المستوى الثالث للتكتل الاقتصادي:

الاتحاد الجمركي : اتفاق يتم بين دولتين أمجموعة من الدول حول إلغاء الرسوم الجمركية على البضائع التي يتم مبادلتها بين دول الاتفاق، وهذا يعني إن تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي بتحرير التجار الخارجي وإزالة القيود الجمركية الموحدة والمشتركة على البضائع التي ترد إلى دول الاتحاد من الدول غير الأعضاء.[1]

4. المستوى الرابع التكتل الاقتصادي والسوق المشتركة :

[1] سامي عفيفي حاتم ، التكتلات الاقتصادية ،ط4 ،القاهرة :جامعة حلوان ،2003،ص36

اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول يتم من خلالها إلغاءا لقيود على انتقال عناصر الإنتاج ،كالعمل ورأس المال وانتقال المنتجات والبضائع فيما بين دول السوق ،وبذلك تكون الدول الأعضاء في الاتفاق سوق موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة وهي تعد احد المستويات العالية للتعاون الاقتصادي مثل السوق الأوربية المشتركة.

5. المستوى الخامس التكتل الاقتصادي الاتحاد الاقتصادي :

اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول الأعضاء في الاتفاق ، لتشمل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والسياسات الاجتماعية.

ويعد الاندماج الاقتصادي أعلى مرحلة من مراحل التعاون الاقتصادي ،فهو يتضمن إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية الاتحاد الاقتصادي والسوق المشتركة في المراحل السابقة ، توحيد السياسات الاقتصادية كافة وإيجاد سلطة إقليمية عليا وجهاز إداري ومسؤول عن تنفيذ هذه السياسات وفي هذه المرحلة من التعاون الاقتصادي توافق كل دولة عضو على تقليص سلطتها التنفيذية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا وهذا يعني الوصول إلى التكامل الاقتصادي التام [1].

خلاصة

[1] مصطفى العبد الله الكفري،التكتلات والمنظمات الاقتصادية ،جامعة دمشق سوريا: 2013-2014 صفحة37-38-39-40

تناول هذا الفصل الإطار لمفاهيمي للتكتلات الاقتصادية الدولية ،باعتبارها من ابرز الظواهر التي أعادت تشكيل البنية الاقتصادية للنظام الدولي منذ منتصف القرن العشرين ،وقد تم استعراض تعريف التكتلات الاقتصادية ومراحل تطورها كما تم توضيح الدوافع التي أدت إلى نشوء هذه التكتلات والتي تتراوح بين الإبعاد الاقتصادية والتنموية وصولا إلى الإبعاد السياسية والإستراتجية وتم تسليط الضوء على خصائص التكتلات الاقتصادية الدولية والتي تعكس الطابع المؤسسي المنظم والتدرج في مستويات التكامل والاعتماد المتبادل والترابط بين الاقتصاد والسياسة وتبين من خلال هذا الفصل إن التكتلات الاقتصادية لم تعد مجرد أدوات لتعزيز التجارة البينية بل أصبحت فاعل رئيسي في إعادة تشكيل النظام الدولي وتحقيق نوع من التوازن في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

الفصل الثاني : تأثير التكتلات الاقتصادية في بنية النظام الدولي

المبحث الأول : مفهوم النظام الدولي و تطوره

المطلب الأول : تعريف النظام الدولي

المطلب الثاني : تطور النظام الدولي

المطلب الثالث : خصائص النظام الدولي

المبحث الثاني : القوى الفاعلة في النظام الدولي و مكوناته

المطلب الأول : أهم نظريات المفسرة لنظام الدولي

المطلب الثاني : القوى الفاعلة في النظام الدولي

المطلب الثالث : مكونات النظام الدولي

المبحث الثالث: علاقة التكتلات الاقتصادية بالنظام الدولي

المطلب الأول : تأثر النظام الدولي بالتكتلات الاقتصادية

المطلب الثاني: تأثير التكتلات الاقتصادية على بنية النظام الدولي

تمهيد:

تشكل التكتلات الاقتصادية الدولية احد العوامل الفاعلة في إعادة تشكيل بنية النظام الدولي ،إذ تمثل أدوات لتحالف الدول وتنسيق مصالحها الاقتصادية والسياسية مما يعيد توزيع موازين القوة والتأثير في النظام العالمي،إذ لم تعد العلاقات الدولية محكومة فقط بالقوة الصلبة للدول بل أضحى التعاون الإقليمي والدولي عاملا حاسما في رسم ملامح هذا النظام ويأتي هذا التأثير نتيجة ماتحدثه التكتلات الاقتصادي في موازين القوى مما يؤدي إلى إعادة تشكيل بنية النظام الدولي سواء من حيث طبيعة الفاعلين وتوزيع القوة .في هذه السياق يهدف هذا الفصل إلى تأصيل الإطار النظري الذي يحكم تأثير التكتلات الاقتصادية وبنية النظام الدولي وسنتطرق فيه إلى تعريف النظام الدولي واهم مكوناته وعلاقة التكتلات الاقتصادية ببنية النظام الدولي

المبحث الأول: مفهوم النظام الدولي و تطوره

المطلب الأول تعريف النظام الدولي

يعد النظام الدولي احد المفاهيم المحورية في حقل العلاقات الدولية ،إذ يشير إلى الإطار العام الذي تنظم ضمنه تفاعلات الدول والكيانات الدولية المختلفة وفق قواعد ومصالح بين الفواعل.

يعرف بعض الباحثين النظام الدولي بأنه " منظومة مقننة مترابطة في أجزائها ومكونتها وأقسامها وتشكل وحدة واحدة إما مصطلح الدولي فيستخدم في علم العلاقات الدولية نسبة إلى الدولة ، وهي الشخص الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية ، إن القول بوجود نظام دولي ما ، يفترض ضمنا تضافر مجموعة من المقومات أولا وجود أشخاص دوليين وثانيا وجود التفاعلات التي تؤدي إلى الاستقرار النسبي للنظام الدولي ،وثالثا وجود مجموعة من القواعد المنظمة للواقع الدولي ،لذا يمكن اعتبار النظام الدولي مجموعة من الأشخاص الدوليين التي تجمع بينهم تفاعلات منظمة.

النظام الدولي هو مجموعة من العلاقات المتجددة التي تحكم الدول وهو نظام يضم مجموعة من الوحدات المتفاعلة وشمل 5 إبعاد :

وحدات النظام : وهي الدولة ،التفاعل بين هذه الوحدات ، البنية الدولية وهو ذلك الوسط الذي تتفاعل فيه وحدات النظام .

حدود النظام: يتميز كل نظام دولي بوجود حدود جغرافية وثقافية واقتصادية تحدد طبيعة النظام.

هيكل النظام : ويقصد به عناصر القوة داخل وحدات النظام [1].

تعريف النظام الدولي : حسب موريس ايست النظام الدولي هو:النظام الذي يمثل أنماطا من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تتواجد خلال وقت محدد.

حسب بولدينغ :هو مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة التي تسمى أمما ، أو دولا والتي يضاف إليها أحيانا بعض المنظمات فوق القومية كالأمم المتحدة .ويمكن إن توصف كل واحدة من هذه الوحدات السلوكية بأنها مجموعة من المتغيرات التي يفترض وجود علاقة معينة فيما بينها.

يرى هوفمان أن النظام الدولي عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية الدولية ويتحدد بهذا النمط بنيان أو هيكل العالم وقد تطرأ على النظام تغيرات مردها إلى التطور التكنولوجي أو التغير في الأهداف الرئيسية لوحدات النظام أو نتيجة التغير في نمط وشكل الصراع بين مختلف الوحدات المشكلة للنظام.[2]

يمكن نتيجة لما سبق تعريف النظام الدولي : بأنه عبارة عن مجموعة متنوعة من الفواعل من الدول ومن غير الدول ، تتفاعل مع بعضها ضمن قواعد ضابطة للعلاقات فيما بينها.

---

[1] علي الهواري ،تحولات النظام الدولي بعد الحرب البردة ،عمان :دار حامد لنشر والتوزيع ،2012،ص.85

[2] فاطمة الجوهري، "من الاحادية الى التعددية :التغيرات في بنية النظام الدولي بعد 2008"مجلة المستقبل العربي ،العدد476(2019)،ص115.

النظام الدولي هو الإطار العام الذي ينظم العلاقات بين الدول والجهات الفاعلة على المستوى العالمي،بما في ذلك المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والجماعات غير الحكومية.

تطور النظام الدولي بمراحل من معاهدة وستفاليا حتى الحرب العالمية الثانية اتسم النظام الدولي بالتعددية القطبية حيث كانت مجموعة من القوى السياسة تتنافس وتتصارع في ما بينها للسيطرة على القوة السياسية في العالم مثل إمبراطورية النمسا، الدولة العثمانية ،فرنسا ،اسبانيا .

ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وفي عام 1945 تغير النظام الدولي وتحول إلى نظام القطبية عندما دار الصراع في السيطرة على القوة بين الاتحاد السوفيتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية وهو صراع أطلق عليه الحرب الباردة ،واتسم الصراع باستقطاب القوتين الأعظم موسكو ، واشنطن لكافة دول العالم التي صارت تابعة لأحد القطبين الرئيسيين .

وفي1991 شهد العالم تحولا مهما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فتغير شكل النظام الدولي من نظام الثنائية القطبية إلى النظام أحادي القطبية الذي تسيطر عليه الولايات لمتحدة الأمريكية ، ولكن بعد الأزمة المالية 2008 نلاحظ ظهور قوى اقتصادية وهي الصين ،روسيا جنوب إفريقيا ،الهند ، البرازيل متمثلة بتكتل البريكس تسعى إلى التأثير على بنية النظام الدولي .

فنظام الدولي تحول إلى نظام متعدد لأقطاب لوجود مجموعة من المؤشرات على الساحة الدولية وتراجع الدور الأمريكي في ظل العديد من الأزمات مثل الأزمة

الأوكرانية ، الاتفاق النووي الإيراني الذي كان تحت حماية روسيا والصين ، الأزمة السورية ووقوف دول البريكس ضد إي عدوان على سوريا ،الأزمة اليمنية ،هذه المؤشرات تبرز إن القوى الدولية تسعى إلى إعادة تقاسم المصالح وإدارة الصراع في العالم الذي أدى إلى تبلور شكل جديد للنظام الدولي.[1]

ويمكن القول أن النظام الدولي مر بعدة تحولات جوهرية تعكس موازين القوى وتبدل القواعد التي تنظم التفاعل بين الفواعل الدولية وقد جاء هذا التطور استجابة لمتغيرات سياسية واقتصادية وعسكرية وتكنولوجية:النظام التقليدي (1648-1914)بعد صلح وستفاليا الذي ارسي مبادئ سيادة الدولة واعتبر الدولة القومية الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية تميز هذا النظام بالتوازن النسبي للقوى الأوربية وغياب مؤسسات مركزية تنظم التفاعل بين الدول.

- نظام بين الحربين العالميتين (1919-1939): ظهرت فيه محاولات لتقنين العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى من خلال عصبة الأمم لكن النظام بقي هشا في ظل تصاعد النزعات القومية والاقتصاد الحمائي مما أدى إلى انهياره واندلاع حرب عالمية ثانية.

-نظام الحرب الباردة (1945-1991):برز بعد الحرب العالمية الثانية نظام ثنائي القطبية قسمت فيه القوة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حيث انقسم العالم إلى معسكرين متنافسين سياسيا وايدولوجيا واقتصاديا ،تميز هذا النظام

[1] الزبيدي، كريم."النظام الدولي :قراءة في المفهوم والتطور التاريخي "،المجلة السياسية والدولية ،العدد42،2017،ص22-45

بانتشار التحالفات العسكرية (الناتو–حلف وارسو)وسباق التسلح لكن دون مواجهة عسكرية مباشرة.

–نظام أحادي القطبية (1991–2008):بعد تفكك الاتحاد السوفيتي اصطبحت الولايات المتحدة القطب الأوحد ، ما قاد إلى نظام أحادي القطبية تمثلت ملامحه في تعميم النموذج الليبرالي وتوسع المؤسسات المالية والتجارية العالمية بقيادة الغرب والهيمنة الأمريكية على القرار الدولي سياسيا وعسكريا واقتصاديا.

–بداية التعددية القطبية من(2008الى2025):شهد العقدان الأخيران تراجع نسبي للهيمنة الأمريكية وبروز قوى دولية صاعدة مثل الصين، الهند،روسيا وتزايد أهمية التكتلات الاقتصادية الدولية وفي ظل الأزمات الاقتصادية المتلاحقة والاضطرابات الجيوسياسية ،وانتقال نسبي لمراكز القوة نحو الشرق والجنوب وهذا أدى إلى نظام دولي متعدد الأقطاب.[1]

المطالب الثاني :خصائص النظام الدولي

تتميز بنية النظام الدولي بوجود مجموعة من الدول(تعدد الفاعلين) كل واحدة منها على درجة كافية من القوة تمكنها من الاستمرار في الوجود وهذه الرابطة تتميز بالانتظام لتحقيق توازن القوى ،فالنظام الدولي هو مجموعة من القوى الدولية الفاعلة على المسرح الدولي والتي تسعى إلى تحقيق مصالحها فالميزة الثانية(تغير موازين القوة) يتوازن القوى كالمقدرات أو مستوى التسلح أو تداخلات القوى الكبرى في منطقة إقليمية معينة،الميزة الثالثة (التشابك

[1]عبد الجليل ،مصطفى ،"تحولات النظام العالمي من القطبية إلى التعددية"المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد45(2015)،ص21–47

والاعتماد المتبادل):تزايد مستويات التراب بين اقتصاديات الدول بفضل العولمة مما اظفى طابعا من الاعتماد المتبادل على النظام الدولي ،كما تميز النظام الدولي أزدواجية العلاقة بين التعاون والصراع إذ تمارس الدول التعاون عبر القنوات الدبلوماسية والمؤسسات الدولية لكنها في الوقت نفسه تخوض صراعات على المصالح والنفوذ بوسائل اقتصادية،عسكرية أو إيديولوجية.

فالنظام الدولي رغم طابعه الفوضوي إلا انه قابل للتنظيم من خلال مؤسسات دولية كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية التي تساهم في تقنين العلاقات الدولية.وفض النزاعات وتحقيق الاستقرار.[1]

تعد خاصية توزيع القوة من أهم عناصر بنية النظام حيث تحدد طبيعة النظام الدولي :أحادي القطبية بعد الحرب الباردة :ثنائي القطبية كما في الحرب الباردة أو متعدد الأقطاب كما في النظام الراهن .

إجمالا يمكن إبراز أهم خصائص النظام الدولي فيما يلي :الطابع الفوضوي :يقوم النظام الدولي على غياب سلطة مركزية عليا فوق الدول هذا الوضع تجعل من الاعتماد على الذات ضرورة حتمية لضمان البقاء ،كما تعد السيادة الوطنية إحدى ركائز النظام الدولي حيث تتمتع كل دولة بالحق الكامل في اتحاد قراراتها دون تدخل خارجي ضمن حدود إقليمها ،فبرغم من ان الدول هي الوحدات الأساسية فان هناك فاعلين مؤثرين مثل المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات .

[1] عبد الله السيد،النظام الدولي المعاصر:دراسة في تطوراته وتحولاته ،القاهرة :دار الفكر العربي ،2016،ص77

بالإضافة إلى عدم المساواة في توزيع القوة :فالدول تتفاوت في قدرتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، مما يؤدي إلى نشوء أنماط من الهيمنة والتبعية. [1]

لذا يمكن اعتبار إن النظام الدولي ليس ثابتا بل يتغير تبعا لتحولات موازين القوى والتطورات التكنولوجية والتحولات الاقتصادية والإيديولوجية فهو في ديناميكية وتغير مستمر كما يتأثر بالإحداث الدولية، فالنظام الدولي يتكون من انساق دولية كالأمن، الاقتصاد البيئة تتفاعل فيما بينها ما يعزز من تعقيد العلاقات الدولية وتشابكها ،فرغم غياب سلطة عليا فان النظام الدولي تحكمه مجموعة من القواعد والأعراف التي تنظم التفاعل بين الفاعلين في النظام الدولي.[2]

المبحث الثاني: القوى الفاعلة في نظام الدولي و مكوناته

تطرقت المدارس الواقعية والليبرالية والبنائية إلى تفسير بنية النظام الدولي :

فالواقعية ترى إن النظام الدولي فوضوي بطبيعته حيث لا توجد سلطة عليا فوق الدول ،القوة العسكرية والاقتصادية هي محور العلاقات الدولية، والدول تسعى إلى

[1] الزبيدي ،كريم ،"بنية النظام الدولي "،المجلة العراقية للعلوم السياسية ،العدد58،(2019)،ص45.

[2] الصياد ،حسين ،"اعادة تشكيل النظام الدولي في ظل العولمة "،مجلة السياسة الدولية ،العدد180(2010)،ص33-52

البقاء وزيادة قوتها بناء عليه فان توزيع القوة يحدد طبيعة النظام الدولي، كما أكدت الليبرالية على أهمية المؤسسات والقوانين في تنظيم العلاقات بين الدول ،بينما تعترف بتوزيع القوة وترى أن التعاون الدولي والتبادل الاقتصادي يمكن أن يخفف من النزاعات .بينما ركزت البنائية على دور الأفكار والقيم والهويات في تشكيل بنية النظام الدولي [1].

تجمع نظريات العلاقات الدولية على إن الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، إلا أنها تختلف فيما بينها حول أهمية دور القوى الفاعلة الأخرى ، فالدولة هي الوحدة الأساسية الفاعلة في النظام الدولي بالإضافة إلى الدولة هناك الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة العالمية وتكتلات دولية مثل البريكس والاتحاد الأوربي استطع إن يؤثروا فبنية النظام الدولي من خلال التفاعلات الدولية والتعاون فهذه التكتلات استطاعت التأثير على المجريات العالمية وأصبحت قوة منافسة لمكانة الدولة الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية [2].

يمكن القول إن النظام الدولي يعبر عن مجموعة من الوحدات السياسية الدولية، المتدرجة من حيث القوة والمتفاعلة في مابين ها على نحو يهيئ لاتزان قوتها وانتظام علاقتها وان التكتلات الاقتصادية الدولية هي فاعل مهم في النظام الدولي ولها دور في تغير بنية النظام الدولي وهذه التكتلات لها دور في

[1] عبد الله الاشعل ،النظام الدولي وتوازن القوى بعد الحرب الباردة ،بيروت،مركز درسات الوخدة العربية ،2004،ص77.

[2] نيفين مسعد،مفاهيم القوة والنفوذ في العلاقات الدولية ،مجلة السياسة الدولية ،العدد186،(اكتوبر 2011)،ص45-63.

المحافل الدولية من خلال تغير بنية النظام الدولي من نظام أحادي إلى النظام متعدد الأقطاب فهناك قوى صاعدة ، بإمكانها أن تكون مركز استقطاب دولي تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في مجال النفوذ العالمي وإذا اتحدت هذه القوى مع بعضها البعض يمكن تشكيل نظام متعدد الأقطاب تبرز فيه القوى الاقتصادية والسياسية من خلال تحالفات وتعاون دولي فمن ملامح النظام الدولي الجديد هو اتجاه نحو التكتل الاقتصادي ، إي إلى التكتل والمجموعات الاقتصادية كتكتل البريكس.

فالنظام الدولي يتكون من العناصر التالية :الدول القومية، القوانين الدولية والمنظمات الدولية،العلاقات الاقتصادية الدولية وتوازن القوى الذي يتحكم بمسار التحالفات والصراعات

مكونات النظام الدولي:

*__الدول القومية__ : تعد الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية ، حيث تتمتع بالسيادة وتحدد سياستها الداخلية والخارجية

***المنظمات الدولية** : مثل الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية

***القانون الدولي** : يشمل المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول وتحدد حقوقها و واجبتها

***التكتلات الاقتصادية والسياسية** : مثل الاتحاد الأوربي تكتل البريكس

***القوى العظمى** : الدول الكبرى تملك نفوذ سياسيا وعسكريا وم ا و روسيا والصين

***توزيع القوة** : أحادية القطبية هيمنة دولة واحدة*

***ثنائية القطبية توازن بين القوتين** : ولايات متحدة أمريكية والاتحاد السوفيتي

***متعددة الأقطاب:** عدة دول أو تكتلات قوية توثر على النظام الدولي .[1]

المبحث الثالث :علاقة التكتلات الاقتصادية ببنية النظام الدولي

العلاقة بين التكتلات الاقتصادية و النظام الدولي علاقة تفاعلية وتأثير متبادل الدولي ،فالتكتلات الاقتصادية أثرت بشكل عميق في بنية النظام الدولي وأسهمت في تشكيل نظام عالمي أكثر مرونة وتعددا ،حيث تلعب التكتلات الاقتصادي دورا مهما في تشكيل معالم النظام الدولي وفي المقابل يتأثر نشاطها بالقواعد والهياكل الدولية ويمكن تحليل هذه العلاقة من خلال عدة زوايا:

1_ تعزيز القطبية الاقتصادية ونقل مركز القوة من الدولة الفردية الى التكتل :تؤدي التكتلات الاقتصادية الكبرى (مثل التحاد الأوروبي ،لنافتا رابطة دول شرق أسيا آسيان) إلى ظهور أقطاب اقتصادية عالمية ما يغير موازين القوى

[1] ابو هولي ،وليد ،"مكونات النظام الدولي وانعكاسها على الأمن العالمي "مجلة جامعة الازهر –العلوم الانسانية ،مجلد17،عدد2(2015):55-78

الاقتصادية،فلم تعد القوة تقاس بإمكانيات الدولة المنفردة ، بل بقدرتها على الانخراط في تكتل مؤثر اقتصاديا وجيوسياسيا

2-تحول من الأحادية إلى التعددية القطبية:ساهمت التكتلات في تراجع الهيمنة الأمريكية المنفردة ،وأوجدت مراكز قوى جديدة (الاتحاد الأوربي ،الصين وآسيان) مما أعاد تشكيل النظام الدولي ليكون متعدد الأقطاب

3- إعادة تشكيل العلاقات السياسية:تسهم التكتلات الاقتصادية في تقريب الدول الأعضاء،مما يؤثر على التحالفات السياسية داخل النظام الدولي ،إعادة تشكيل التحالفات الدولية من خلال المصالح الاقتصادية والتكامل الإقليمي المحرك الأساسي للتحالفات الدولية.

4-تقليل **دو**ر المنظمات الدولية: في بعض الأحيان تحل التكتلات الاقتصادية محل المنظمات الاقتصادية العالمية مثل منظمة التجارة العالمية في تنظيم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء .بعض التكتلات تهمش دور منظمات كمنظمة التجارة العالمية بسب اعتمادها اتفاقات داخلية تتجاوز القوانين الدولية

5-ظهور أنماط جديدة من القوة الناعمة:التكتلات تستخدم أدوات اقتصادية ،مثل الدعم التنموي والتبادل التجاري ،كوسيلة للنفوذ ،مما يؤثر على بنية العلاقات الدولية[1] .

لقد أسهمت التكتلات الاقتصادية على اختلاف إشكالها ودرجات تكاملها في إعادة تشكيل ملامح النظام الدولي وذلك من خلال إحداث تحولات جوهرية في طبيعة

[1]احمد داود ،القوى الكبرى والسياسة الدولية المعاصرة ،القاهرة :دار الفكر العربي :2011،ص19

توزيع القوة الاقتصادية والتأثير الجيوسياسي بين الفاعلين الدوليين،فلم تعد القوة الاقتصادية محتكرة من قبل القوى التقليدية الكبرى بل أصبحت موزعة على كتل إقليمية متعددة ويبرز تأثير التكتلات الاقتصادية من خلال قدرتها على صياغة مواقف جماعية في المحافل الدولية وفرض قواعد تنظيمية جديدة للتجارة والاستثمار وإعادة توزيع النفوذ الاقتصادي والجيوسياسي على أسس أكثر توازن كما أن تنامي دور التكتلات قد افرز نموذج متعدد الأقطاب في العلاقات الاقتصادية الدولية ،يضعف من مركزية القرار الاقتصادي العالمي الذي طالما احتكرته المؤسسات الغربية .وفي هذا السياق أصبحت التكتلات الاقتصادية وجدات فاعلة تمتلك نفوذ جماعي يضاهي نفوذ الدول الكبرى،تسهم التكتلات الاقتصادية الدولية في تحويل التفاعلات الدولية من الثنائية التقليدية إلى تفاعلات جماعية متعددة الأقطاب كما تعتبر أدوات لتعزيز الاستقلال الاقتصادي والتنموي للدول الأعضاء من خلال تعديل موازين القوى لاسيما حين تؤسس مؤسسات مالية ومصرفية بديلة لتلك التي تهيمن عليها القوى الغربية.[1]

يمكن اعتبار التكتلات الاقتصادية أداة رئيسية في إعادة تشكيل النظام الدولي ، حيث تودي إلى تغيرات في موازين القوى العالمية وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء .

ملخص الفصل الثاني:

[1] الجميلي عبيرعدنان ،التحولات في هيكل النظام الدولي في ظل صعود التكتلات الاقتصادية "مجلة درساتدولية ،العدد 94(2020)،ص112-134

تناولنا في هذا الفصل تعريف بنية النظام الدولي ومكوناته والعلاقة بين التكتلات الاقتصادية والنظام الدولي .

فللنظام الدولي هو مزيج من نمط توزيع القوة ،القواعد المنظمة للتفاعل بين الدول ،فبنية النظام الدولي تشير إلى الطريقة التي تنظم العلاقات بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى على الساحة العالمية ساهمت التكتلات الاقتصادية في إعادة تشكيل موازين القوى الدولية ، تمكن هذه التكتلات الدول من التفاوض ككتلة واحدة ،كما أدت التكتلات إلى تفتيت الهيمنة الاقتصادية الأمريكية ، هذا التحول يعكس انتقال النظام الدولي من هيمنة قطب واحد إلى نظام متعدد الأقطاب ،كما شجعت على التكامل الإقليمي مما أدى إلى بروز مفهوم العولمة الإقليمية حيث تعطي الأولوية لتعاون داخل التكتل أكثر من الانفتاح على العالم . كما أثرت على سياسات المؤسسات الدولية وأدت إلى نظام متعدد الإطراف ،كما امتد تأثيرها إلى السياسة والأمن وهذا ما أدى إلى تشكل قوى سياسية تؤثر على اتخاذ القرار العالمي،كما إن هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في بنية النظام الدولي كالقوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجيا والمعلومات ،تواجه بنية النظام الدولي تحديات مثل النزعات الإقليمية ،التغير المناخي والتحديات البيئية والظروف الراهنة أبرزت ضعف المؤسسات الدولية مثل جائحة كرونا والحروب في مواجهة هذه التحديات .،فقد تزايد تأثير التكتلات الاقتصادية على الساحة الدولية ودورها في تشكيل النظام الدولي ،فعلاقة بين التكتلات الاقتصادية والنظام الدولي علاقة تفاعلية وتأثير متبادل فالتكتلات الاقتصادية الدولية تلعب دورا مهما في تشكيل معالم النظام الدولي .

الفصل الثالث: البريكس كنموذج لتكتل اقتصادي و تأثيره في النظام الدولي

المبحث الأول : ماهية البريكس

المطلب الأول : تعريف البريكس

المطلب الثاني : نشأة البريكس

المطلب الثالث : تطور البريكس

المبحث الثاني : مكانة البريكس في النظام الدولي

المطلب الأول : وزن اقتصادي للبريكس

المطلب الثاني : وزن السياسي للبريكس

المطلب الثالث : وزن جيوسياسي للبريكس

المبحث الثالث : السيناريوهات المستقبلية للبريكس

المطلب الأول : السيناريو تفاؤلي

تمهيد :

شهد النظام الدولي منذ نهاية القرن العشرين تحولات كبيرة انعكست في بروز قوى جديدة على الساحة العالمية ،ومن ابرز هذه القوى تكتل مجموعة البريكس الذي يضم خمس دول نامية هي البرازيل روسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا ،تأسست هذه المجموعة بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين أعضائها والاستفادة من مواردها الضخمة وإمكانيتها لتغير قواعد اللعبة الدولية_تمتع دول البريكس بموقع استراتجي فريد ،هذا الأمر جعلها لاعبا مركزيا في إعادة تشكيل النظام الدولي الذي كان في السابق يهيمن عليه الغرب وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي،ومن خلال هذه الدينامكية ،تعكس مجموعة البريكس تحولات عميقة في بنية النظام الدولي باتجاه نظام متعدد الأقطاب ، حيث تتحدى الهيمنة الأحادية وتطرح نماذج جديدة للتنمية والسياسة العالمية وبالتالي فان دراسة مكانة البريكس في النظام الدولي تعتبر مفتاحا لفهم التطورات الجيوسيساسية والاقتصادية في القرن الواحد والعشرين.

الفصل الثالث: تأثير البريكس في النظام الدولي

المبحث الأول: ماهية البريكس النشأة والتطور

تُعتبر مجموعة البريكس BRICS من أبرز التكتلات الدولية التي ظهرت في مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث جاءت كمحاولة محكمة لإعادة تشكيل موازين القوى العالمية بعيدًا عن الهيمنة الغربية التقليدية التي استمرت لعقود. تضم هذه المجموعة دولا ذات اقتصادات ناشئة كبرى، وهي: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا، والتي جمعتها مصالح مشتركة في مجالات التنمية والتمثيل العادل في النظام الدولي. إن نشأة مجموعة البريكس لم تكن حدثًا عشوائيًا، بل جاءت في سياق تحولات اقتصادية وجيوسياسية عميقة شهدها العالم، خصوصًا في ظل صعود الاقتصادات الناشئة وتراجع الهيمنة الغربية الاقتصادية والسياسية. بالإضافة إلى ذلك، اتسعت مجموعة البريكس لتشمل تعاونًا متعدد الأبعاد في مجالات السياسة، الاقتصاد، الصحة، والطاقة، مما يجعلها لاعبًا مؤثرًا في الساحة الدولية. يمثل هذا المبحث مدخلاً أساسيًا لفهم الخلفية النظرية والتاريخية لهذا التكتل من خلال استعراض تعريفه، ظروف نشأته، والمراحل الرئيسية التي مر بها تطوره[1].

تُعرف مجموعة البريكس بأنها تحالف غير رسمي يضم خمس دول ذات اقتصادات ناشئة كبرى، وهي: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا. جاءت التسمية الأصلية BRIC اختصارًا لأسماء أول أربع دول بالإنجليزية، ثم أُضيفت جنوب إفريقيا سنة 2010 ليصبح الاسم .BRICS وتعد هذه المجموعة

[1] إبراهيم، محمد. "البريكس: التحولات الجيوسياسية والاقتصادية"، مجلة الدراسات الدولية، 2018، ص 34-45

تكتلاً متنوعًا يجمع بين قوى اقتصادية وسياسية من قارات مختلفة، تهدف إلى تعزيز التعاون فيما بينها في مجالات الاقتصاد، التنمية، والسياسة الدولية، والدفع نحو نظام عالمي أكثر توازنًا وتعددية.

يمثل البريكس نموذجًا جديدًا للتكتلات الصاعدة التي تسعى إلى تجاوز الهيمنة الغربية، خاصة من خلال المطالبة بإصلاح المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والتأكيد على مبادئ احترام السيادة الوطنية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتعزيز التعاون جنوب–جنوب. ورغم اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية لأعضائه، فإن ما يوحدهم هو الرغبة في لعب دور فاعل في صياغة التوجهات العالمية الجديدة[1].

تنوعت التعريفات الأكاديمية لمجموعة البريكس بحسب الخلفيات الفكرية والمقاربات النظرية للباحثين، غير أن القاسم المشترك بينها يتمثل في النظر إلى البريكس كآلية تسعى إلى تعديل موازين القوى في النظام الدولي. فقد عرف المفكر الاقتصادي جيم أونيل (Jim O’Neill) وهو أول من صاغ مصطلحBRIC ، التكتل بأنه مجموعة من الاقتصادات الصاعدة التي ستشكل في المستقبل ثقلًا موازنًا للاقتصادات الغربية. أما المفكر فريد زكريا فاعتبر البريكس إحدى مظاهر ما أسماه "صعود الآخرين" في إشارة إلى انتقال النفوذ من الغرب إلى قوى ناشئة.

من جانبه، المفكر السنغافوري كيشور محبوباني يرى أن البريكس يمثل رد فعل عقلاني من الدول غير الغربية لإعادة التوازن إلى النظام العالمي، بينما زيا أميرال

[1]أحمد، يوسف. "التحالفات الاقتصادية الجديدة: البريكس كنموذج"، مجلة الاقتصاد والسياسة الدولية، 2020، ص 56–78؛ الأمم المتحدة، "تقرير التنمية العالمية 2019"، قسم التحولات الاقتصادية، ص 102–109.

يصفه بأنه "تحالف مرن يجمع قوى إقليمية كبرى دون الالتزام بنموذج إيديولوجي موحد". كما يذهب تقرير معهد الدراسات الأمنية الإفريقية إلى اعتبار البريكس "منصة شراكة إستراتيجية جنوب–جنوب تهدف إلى التعاون دون الاصطفاف تحت قيادة واحدة."

وفي السياق العربي، عرف الدكتور محمد السعيد إدريس مجموعة البريكس بأنها "قاطرة للدول النامية تسعى إلى كسر احتكار القوى الكبرى للقرار الدولي". أما ضمن تقارير الأمم المتحدة فقد عُرفت البريكس كاتجاه متصاعد لبناء مؤسسات موازية للنظام المالي الغربي، تعكس التحولات الاقتصادية العالمية[1].

عرف المشهد السياسي العالمي العديد من التغيرات التي أدت إلى تحول اهتمامات الدول من المجال العسكري، الذي كان سائداً منذ الحرب الباردة، وذلك من أجل زيادة وتعزيز قدراتها وقوتها، إلى التركيز أكثر على المجال الاقتصادي كقوة مرنة تمكن الدول من زيادة قوتها، وفرض مكانتها في الساحة العالمية دون اللجوء إلى العمل العسكري أو القوة الصلبة. كما شهد العالم انتقالًا من نمط الصراع التنافسي في العلاقات الدولية إلى نمط تعاوني تكاملي، إضافة إلى بروز تفاعل دولتين كبيرتين مما زاد من تعقيد وتشابك السياسة العالمية. بناءً على هذا، باتت الدول تنسق فيما بينها من خلال الدخول في ترتيبات تكتلات مشتركة ليزد تأثيرها بشكل جماعي على القرارات السياسية والاقتصادية العالمية. وتعد دول مجموعة البريكس

[1] أونيل، جيم"BRICs and Global Economic Shifts" .، مجلة الاقتصاد الدولي، 2001، ص 12–19؛ زكريا، فريد. "صعود الآخرين: إعادة تشكيل النظام العالمي"، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2010، ص 45–58.

BRICSإحدى هذه التكتلات، غير أنها تختلف بشكل كبير عن باقي التكتلات التي شاهدتها الساحة الدولية من قبل، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث[1].

المطلب الأول مفهوم تكتل البريكس BRICS ونشأته :

تعريف تكتل البريكس BRICSلقد اهتمّ الكثير من الباحثين بدراسة البريكس نظراً لأهميته الإستراتيجية، وما دفعهم إليه هو التحولات العميقة في النظام الدولي. ومن أبرز التعريفات:

التعريف الأول: اختصار "BRICS" لأسماء الأسواق الناشئة الخمس: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا، وهو مصطلح ابتدعه الاقتصادي جيم أونيل من بنك غولدمان ساكس في نوفمبر 2001،مشيرًا إلى أن هذه الدول تؤسس لمحور اقتصادي عالمي متوازن بحلول 2050 researchgate.net[2]

التعريف الثاني: تكتل دولي مستقل يضم خمس دول ذات اقتصادات كبرى، يهدف إلى تشجيع التعاون التجاري، السياسي، الثقافي بينها، لتشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب قادر على مجابهة المخاطر الاقتصادية العالمية.[3]

---

[1] حداد، سمير. "تحولات النظام الدولي: من القوة العسكرية إلى القوة الاقتصادية"، دراسات في العلاقات الدولية، 2022، ص 103-121

[2] عبد الحفيظ، بوبكر، "مجموعة البريكس وتحدي بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب"، مجلة دراسات دولية واستراتيجية، العدد 12، 2022، ص. 101.

[3] خديجة، رقية، "دور البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي"، مجلة أبحاث اقتصادية عربية، العدد 34، 2020، ص. 83.

التعريف الثالث: تكتل يضم خمس دول مختلفة موحدة تحت اسمBRICS ، تتميز باقتصاديات ناشئة قوية وأسواق مالية متنامية بالرغم من اختلافاتها الاقتصادية والاجتماعية

نشأة تكتل البريكس BRICS نشأة البريكس كانت نتيجة تراكم مراحل وديناميكيات إستراتيجية ضخمة:

الخلفية الإستراتيجية ترجع إلى حقبة الخمسينيات، وتحديدًا في العلاقات التاريخية بين الصين والاتحاد السوفييتي، وتمتد لتشمل الهند ضمن ما سُمّي "المثلث الاستراتيجي".

يفغيني بريماكوف (1998) كان أبرز من أسس فكرة تحالف ثلاثي (روسيا، الهند، الصين) لإعادة التوازن والمواجهة السياسية مقابل الهيمنة الأمريكية

فلاديمير بوتين عزّز هذا التوجه عبر تعزيز العلاقات الهندية–الصينية، بما في ذلك خفض التعاون العسكري الصيني مع باكستان نظراً لصراعهما التاريخي.

20نوفمبر 2001: جيم أونيل صاغ مصطلح "BRIC" في تقرير Building Better Global EconomicBRICs، موضحًا أن هذه الدول ستكون لاعبًا محوريًا في الاقتصاد العالمي

2003:أطلق بنك غولدمان ساكس دراسة موسّعة بعنوانDreamingwithBRICs: The Path to 2050، دعمًا لفرضية صعود هذه الدول[8].

2006:أول لقاء وزاري غير رسمي للبر يكس على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك

16يونيو 2009: انعقاد أول قمة رسمية في يكاترينبرغ (روسيا)، توّجت شراكة إستراتيجية ترفض الهيمنة الغربية وتسعى لإنشاء نظام عالمي أكثر عدالة

24ديسمبر 2010: انضمت جنوب إفريقيا رسميًا، ثم حضرت أول قمة كاملة في سانيا، الصين 2011، ما حول التكتل رسميًا إلى "BRICS" بدلًا من. "BRIC"

توسّعت قمة BRICS منذ 2011 لتصبح منتدى سنوي يشمل رؤساء الدول الأعضاء.

نظرة تحليلية في العمق الأصلي (التوسع) التكوين الأيديولوجي: تشكّل تكتل BRICSوفق منظور نظرية انتقال القوة(Power Transition Theory) ، حيث تسعى الدول الناشئة إلى تصديرها قوة متوازنة تُنقذ النظام الدولي من الهيمنة الغربية، وقد دعمت هذه الفكرة أزمة 2008 التي كشفت هشاشة المؤسسات المالية الغربية، ما دفع دول BRICS لتأسيس مؤسسات مالية بديلة.

المؤسسات المواكبة:

أسس BRICS بنك التنمية الجديد (NDB) والترتيب الاحتياطي للطوارئ (CRA)كآليات مشروع المواجهة والتحكم بالسيولة، تعبّر عن بناء "مؤسسات موازية" تخفف من سيطرة الدولار والنظام المالي الغربي.[1]

التعاون المتصاعد:

لم يقتصر التكتل على الشق المالي، بل توسع ليشمل مجالات السياسة الدولية، المناخ، الطاقة، التعليم، والانتقال إلى عملات محلية، مع تنسيق دائم يعزز الثقة وروابط متعددة.

التنوع الداخلي والحدود:

التعدد الداخلي بين الدول وإيجاد أرضية مشتركة رغم اختلاف التوجهات الثقافية والإيديولوجية شكّل تحديًا وصمامًا للأمان، إذ ابتعد عن التكتل الأيديولوجي لصالح أطر مرنة وتعامل متعدد[2].

لفهم تكتل البريكس في ضوء النظريات المفسرة للتكتلات الاقتصادية ،يمكن تحليل ذلك من خلال عدة نظريات :

أولا النظرية الليبرالية الجديدة:تنطلق هذه النظرية من إن التعاون بين الدول ممكن رغم وجود الفوضى الدولية ،خاصة من خلال المؤسسات الدولية والتكتلات الاقتصادية ،فالبريكس مؤسسة غير رسمية ساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي

[1]محمد، داود، "البريكس كبديل للقوة الاقتصادية التقليدية"، مجلة المستقبل للدراسات الاستراتيجية، العدد 17، 2021، ص. 129.

[2]عبد القادر، بن زينة، "البريكس وآفاق قيادة الاقتصاد العالمي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 10، 2021، ص. 45.

والمالي بين أعضائه ،مثل إنشاء بنك التنمية الجديد وصندوق احتياطي العملات .فالدول الأعضاء تسعى لخفض التكاليف الناتجة عن التفاوض الثنائي وتحقيق منافع جماعية مثل الوصول لأسواق ،تمويل التنمية،وزيادة النفوذ التفاوضي في المؤسسات المالية الدولية.[1]

ثانيا :النظرية الواقعية :تؤكد هذه النظرية ان الدول تتصرف بناء على مصالحها القومية وتسعى لتعزيز قوتها النسبية في بنية تنافسية ،فينظر إلى البريكس كأداة لموازنة القوة الغربية خصوصا الهيمنة الأمريكية والمؤسسات التي تهيمن على الدول الغربية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ،الدول الأعضاء في البريكس خصوصا الصين وروسيا،تستخدم التكتل كجزء من إستراتجيتها لتعديل النظام الدولي لصالح نظام متعدد الأقطاب .[1]

ثالثا:النظرية البنيوية :تركز على الهياكل الاقتصادية العالمية وعدم التكافوء بين الشمال والجنوب،فتكتل البريكس يعد وسيلة لتحدي الهيمنة الاقتصادية الغربية ومحاولة إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي بطريقة تقلل من تبعية دول الجنوب ،وهذا ما يفسر تأسيس مؤسسات موازية مثل بنك التنمية الجديد كمحاولة لبناء بنية اقتصادية بديلة للنظام المالي الغربي.[1]

[1] عبد الله الاشعل ،نظرية العلاقات الدولية القاهرة:مكتبة مدبولي ،2010،ص85

رابعا:نظرية الاعتماد المتبادل :تركز على ترابط الدول من خلال قنوات متعددة اقتصادية،مؤسساتية ،تقنية مما يقلل من فرص الصراع،يعكس البريكس مستوى متقدم من الترابط الاقتصادي والسياسي بين أعضائه ،مما يسهم في استقرار علاقتهم ويعزز التعاون في قضايا مثل التنمية المستدامة ،الأمن الغذائي والتكنولوجيا.[1]

خامسا :نظرية التكامل الإقليمي :تنظر إلى التكتلات باعتبارها نتيجة لتكامل وظيفي واقتصادي يؤدي لاحقا إلى تكامل سياسي،فبرغم إن البريكس ليس تكتلا إقليميا ،جغرافيا ،إلا إن مسار التكامل الاقتصادي إلى السياسي حاضر،خصوصا في التوجه لإنشاء آليات موحدة للتمويل والبنية التحتية والواقف السياسية في المنظمات الدولية. [2]

[1] عبد الله الاشعل ،نظرية العلاقات الدولية القاهرة:مكتبة مدبولي ،2010،ص85

[2] حسام عبد الجليل ،النظريات الكبرى في العلاقات الدولية (القاهرة :دار الفكر الجامعي ،2021)،ص75-102

المطلب الثاني: الانجازات و التحديات التي يواجهها البريكس فى النظام الاقتصادي الدولي

أولا – إنجازات البريكس :

من أكثر الإنجازات الملموسة لدول البريكس :

1 – إنشاء بنك التنمية الجديد يهدف إلى تمويل مشاريع البنية التحتية و التنمية في بلدان البريكس بمبلغ مالي قدر ب 50 مليار دولار

2– إنشاء الصندوق الاحتياطي للطوارئ أو مايسمى ترتيب الاحتياطي للطوارئ لدول البريكس هدفه احتواء ضغوط السيولة العالمية لعملة كل عضو من خلال إنشاء هذا الصندوق الذي يبلغ قيمته 100 مليار دولار أمريكي على نقيض بنك التنمية الجديد .

3– إنشاء بنك الدوحة الوطني و يكمن دوره فى تسيير التجارة المقومة بالعملات المحلية بين دول البريكس ، يمكن أيضا أن يوفر نظام ضمانات و منتجات تأمين أخرى لضمان أن تتم الصفقة بأمان بالعملات المحلية و الهدف من إنشاء هذا البنك هو التغلب على الدولار ، حيث أعلنت كل من الصين و البرازيل عن صفقة لتبادل العملات تصل إلى 30 مليار دولار ، وقع أكبر أحد البنوك الروسية و البنك الأسيوي لاستثمارات للبنى التحتية على معاهدة فى مايو 2014 لدفع بعضها البعض بالعملات المحلية من أجل الخدمات المصرفية الاستثمارية ، و الإقراض بين البنوك و التمويل التجاري و معاملات سوق رأس المال ، وفقا لتقرير VTB الخطاب الرسمي ، تشير خطوات الصين لزيادة التجارة بالعملات المحلية إلى بنك الدوحة

الوطني يمكن أن يعمل كمسير بين الدول الأعضاء للتجارة المقومة بالعملات المحلية .

4 – تطوير العلاقات الاقتصادية بين دول البريكس من خلال تشجيع المبادلات التجارية و العمل على استدامة النمو الاقتصادي من خلال تبادل الخيرات و الممارسات بشأن تنفيذ إستراتيجيات التنمية الوطنية ،و تبادل الخيرات فى التجارة و الإستثمارو تنمية رأس المال البشري .

5– تسعى دول البريكس للانتقال إلى مستوى جيد من العلاقات الاقتصادية بين الدول التي تسودها العدل و المساوات في تقاسم الأرباح ، لذا ركزت على إنشاء هيكل دولي جديد موازيا لصندوق النقد الدولي يعمل على تقديم القروض للدول النامية و محاولة إنهاء هيمنة الغرب على مؤسسات الحكومة الاقتصادية .[1]

مطلب الثاني : التحديات التي تواجه البريكس

تواجه البريكس العديد من التحديات الكبيرة التي قد تكون أحد الأسباب التي سوف تهدد إستدامتته :

1–إن هيمنة الاقتصاد الصيني و دوره فى العلاقات التجارية يجعل البريكس مجموعة صينية مع شركاء أكثر من إتحاد من أعضاء متساوين .

2– تفشي ظاهرة الفساد السياسي أنعكس بالسلب على اقتصاديات هذه الدول و استدامة نموها الاقتصادي ، حيث حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة

[1]فاطمة، العربي، "التعاون السياسي والاقتصادي بين دول البريكس"، مجلة شؤون دولية، العدد 21، 2022، ص. 98

2012 من خلال مؤشر مدركات الفساد تحتل البرازيل المرتبة 72 من أصل 175 دولة مدرجة في الترتيب في مستوى الفساد داخل حكومة كل بلد. إذ يكلف الفساد السياسي فى البرازيل أكثر من 41 مليار دولار من الخسائر في السنة ، كما أنه يعيق نشاط أكثر من 69.6% من الشركات على المستوى المحلي و يعيق دخولها إلى السوق العالمية .

3- تعتبر الهيمنة على المؤسسات المالية الدولية من أهم التحديات التي تواجه جميع الدول بما فيها أعضاء مجموعة البريكس ، حيث تعتبرها وسائل لهيمنة الشمال على الجنوب من خلال السيطرة على إقتصادياتهاو التحكم فيها بما يتوافق مع مصالحها

4- تأثر اقتصاديات مجموعة البريكس بأي اختلال في الاقتصاد العالمي نتيجة ارتباط اقتصادها مع البيئة العالمية

5- عملت القوى الغربية على تقويض المناطق التي تتواجد فيها مصالح دول البريكس من أجل الحد من تصاعدها و عملت على التدخل بمختلف الطرق لاحتواء العديد من المناطق التي تعتبر إستراتيجية بالنسبة لدول البريكس خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و المؤسسات المالية الدولية التي تعمل على احتواء دول أسيا الوسطى مثلا.

6- يمثل التحدي الفرصة المهمة لبنك التنمية الوطنية في كيفية إدارة تمويل التنمية و بالتالي فإن هيمنة صناع القرار في البلدان الغنية فيما يتعلق بالولايات التجارية لبنوك التنمية ستقل ألان مع البنك الجديد .

7- العلاقة الضبابية بين دول البريكس و الإتحاد الأوربي ، إذ لا يمكن تفسيرها لأنه يغلب عليها الطابع التعاوني و التنافسي في نفس الوقت – ازدواجية في المعايير – بين دول البريكس و الإتحاد الأوربي(كما تنافسها على تطويق المناطق التي تستحوذ عليها دول البريكس لاستحواذ أكبر عدد ممكن من الأسواق الإفريقية لتصدير منتجاتهم و لكن الإتحاد الأوربي و البريكس شريكين و منافسين).

8- دول البريكس تفتقر للمصالح الاقتصادية المتبادلة ، التجارة بينهم الآن أقل من 320 مليار دولار سنويا

9- الأعضاء متشابهان للغاية في بعض المجالات الرئيسية ، جميع الأعضاء (باستثناء روسيا) لديهم احتياطات أجنبية ضخمة (15-35 % من الناتج المحلي الإجمالي)و لديهم ديون خارجية منخفضة 15 إلى 37 % من الناتج المحلي الإجمالي)و بصرف النظر عن روسيا ،فهي مندمجة بشكل كبير في إنتاج السلع الاستهلاكية مع الغرب .

10-تنوع الثقافات ، إن تعريفات مراحل التنمية الاقتصادية و الإيديولوجيات و تعريفات الفقر و الاختلافات الثقافية الأخرى لا تعني أن أعضاء البريكس يفتقرون إلى تفاهمات مشتركة حول الأولويات الضرورية لتبادل الخبرات بصورة مثمرة .[1]

المطلب الثالث : خصائص إمكانيات تكتل البريكس :

[1]معلم أم البنين . ناسي لزهر ، دور التكتلات الاقتصادية فى تحولات النظام الاقتصادي الدولي ، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص 222.

يتميز تكتل البريكس بالخصائص التالية :

1 - **معدلات نمو مرتفعة :** يتميز تكتل باحتوائه لخمس دول تشهد أسرع معدلات نمو اقتصادي في العالم ، مما يجعلها واحدة من بين أبرز التجمعات الاقتصادية على الصعيد الدولي ، هذا مقابل التراجع فى معدلات نمو التكتلات الأخرى المنافسة على رأسها الإتحاد الأوربي و مجموعة الدول الصناعية السبع G7و كنتيجة مباشرة لهذا التطور الهائل و الديناميكية الإيجابية التي يشهدها التكتل ، أغرى ذلك اهتمام العديد من دول العالم من خلال طلبات الانضمام إلى البريكس ، و التي عرفت وتيرة متزايدة خلال الفترة الأخيرة قصد الفوز بعضوية أحد أبرز و أهم التكتلات الاقتصادية و السياسية في العالم حاليا .

2 - **طاقة سكانية هائلة و توسع جغرافي شاسع :** حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2023، يمثل البريكس + أزيد من ثلثي مساحة الأرض و ربع مساحة اليابسة ،و يضم عشرة بلدان تعتبر من بين الأكبر فى العالم من حيث المساحة الجغرافية متورعة على أربع قارات ، يعيش فيها أكثر من 45% من سكان العالم (بتعداد يقدر ب 3.5 مليار نسمة) مقابل 800 مليون نسمة هو تعداد سكان ال G7 . كما يشمل التكتل على أكبر دولة فى العالم من حيث المساحة و هي روسيا بجانب أكبر بلدين من حيث الكثافة السكانية و هما الهند و الصين ، الأمر الذي يجعل من البريكس من

أكبر الأسواق الإنتاجية و الاستهلاكية عالميا و يمنحه فرصة أكبر للتوسع و النمو الاقتصادي .[1]

3 - **الثقل الاقتصادي للتكتل :** وفقا لبيانات صندوق النقد الولي لسنة 2023 ، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس العشرة حوالي 29 تريليون دولار ، حيث تستحوذ المجموعة على قرابة 30% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (الذي فاق 104 تريليون دولار) فى حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة السبع الصناعية ب 46 تريليون دولار ، و هو ما يمثل 46% من قيمة الاقتصاد العالمي، كما تمتلك المجموعة حصة 25% من حجم التجارة العالمية و توفر أكثر من ثلث الإنتاج العالمي من الحبوب ، و تتحكم فى أكثر من 50% من احتياطي الذهب و العملات في العالم و تستحوذ على 44% من إنتاج النفط العالمي .

4 - **قوة استثمارية ضخمة :** تستحوذ مجموعة البريكس على أزيد من 40% من الثروة العالمية ، فوفقا لأول تقرير حول ثروات التكتل الصادر عن شركة الاستشارات الدولية فى مجال الهجرة و الاستثمار " هنلي اند بارتنرز **(HENLEYPARTNERS)** بالتعاون مع مع الشركة العالمية للأبحاث حول الثروة " نيو وورلد ويلث ، **(NEW)WORLDWEALTH** ، يقدر حجم الثروة الاستثمارية الإجمالية المملوكة حاليا لدول البريكس بنحو 45 تريليون دولار ، و حسب نفس التقرير ، تضر دول البريكس العشر ما

[1] حسن، عبد الرزاق، "تحولات السياسة الدولية بعد 2000"، دار النشر الجامعي، الجزائر، 2020، ص. 190.

يقارب1.6 مليون شخص يمتلكون أكثر من 4700 شخص يمتلكون أكثر من 100 مليون دولار و أكثر من 500 ملياردير .

5 - **توافق وجهات النظر بخصوص البعد الاقتصادي :** بالرغم من التباعد الجغرافي و الاختلاف الثقافي و اللغوي بين أعضاء التكتل ، غير أنها تجمعها إرادة مشتركة تهدف أساسا إلى بناء نظام اقتصادي عالمي جديد يتسم بالتعددية القطبية مع التطلع إلى تحقيق التوازن بين القوى الاقتصادية العالمية و ذلك بحلول سنة 2050، و هو تم تكريسه من خلال الوثيقة التأسيسية للبر يكس .

6 - **التكامل بين الأعضاء :** يتميز البريكس بتنوع هيكلة لاقتصاد ، حيث توصف الصين بأنها مصنع العالم ، و الهند تتميز بعمالتها المؤهلة و الرخيصة بجانب زيادتها عالميا في مجالات البرمجيات و الإلكترونيات و الأدوية و المنسوجات ، أما روسيا فتملك ترسانة عسكرية ضخمة بالإضافة إلى توفرها على احتياطات ضخمة من البترول و الغاز الطبيعي ، فى حين نجد البرازيل من بين الدول الرائدة في مجال الإنتاج الزراعي و الحيواني ، و جنوب إفريقيا تتميز بثروتها المعدنية و المنجمية الكبيرة و المتنوعة ، يضاف إلى ذلك كلا من السعودية و الإمارات و الإمارات التي تتميز بالثروة النفطية الكبيرة و المحافظ المالية الهائلة التي تعد من بين لأثرى عالميا.1

- **جدول لقمم تكتل البريكس :**

القمة	تاريخ الإنعقاد	مكان الإنعقاد	موضوع المناقشة
الأولى	16جوان 2006	بيكاترينبارغ– روسيا	الوضع الحالي في الإقتصاد العالمي و دول البريك
الثانية	15أفريل 2010	برازيليا– البرازيل	القضايا الدولية و التعاون داخل البريك
الثالثة	14أفريل 2011	هاينان–الصين	الرغبة المشتركة من أجل السلام و الأمنو التنميةو التعاون
الرابعة	29 مارس 2012	نيودلهي– الهند	شراكة البريكس من أجل الإستقرار العالمي و الإزدهار
الخامسة	27 مارس 2013	ديربان – جنوب إفريقيا	بريكس و إفريقيا : الشراكة من أجل التنمية و التكاملو التصنيع

السادسة	15 جويلية 2014	فورتاليزا – البرازيل	النمو الشامل :و تقديم الحلول المستدامة
السابعة	15 جويلية 2015	أوفا – روسيا	شراكة بريكس عاملا قويا فى التنمية العالمية
الثامنة	15 أكتوبر 2016	غووا– الهند	بناء الحلول المستجيبة و الشاملة و الجماعية .
التاسعة	03 سبتمبر 2017	شيامن– الصين	بحث الأوضاع السياسية و الإقتصاديةفى العالم
العاشرة	25 جويلية 2018	جوهانسبرغ – جنوب إفريقيا	التحديات العالمية الراهنة
الحادية عشر	13 نوفمبر 2019	برازيليا – البرازيل	التعاون فىمجالات الإبتكارو التكنولوجياو الذكاءاللإصطناعي

الثانية عشر	17 نوفمبر 2020	روسيا (إفتراضية)	التعاون لمواجهة جائحة كوفيد-19 ، دعم الطب الوقائي
الثالثة عشر	09 سبتمبر 2021	الهند (إفتراضية)	تعزيز التعاون بعد الجائحة ، التركيز على الصحة و التمويل
الرابعة عشر	23 جويلية 2022	الصين (إفتراضية)	الدفاع عن التعددية ، رفض العقوبات الأحادية الجانب
الخامسة عشر	22 أوت 2023	جوهانسبرغ-جنوب إفريقيا	توسيع البريكسبإنضماممصر ،السعودية ،الإمارات ،إيران ، إثيوبيا، الأرجنتين (إنسحبت لاحقا)

1

[1] بريكس تحليل و توجهات مستقبلية (2020) مجلة الدراسات الدولية ، 15(3) ، 45-70

المبحث الثاني :مكانةالبريكس في النظام الدولي:

تعتبر مكانة البريكس في النظام الدولي من ابرز القضايا التي تجذب اهتمام الباحثين،فيحتل البريكس مكانة متقدمة في النظام الدولي ويعتبر كقوة صاعدة لعدة عوامل:

المطلب الاول :

الوزن السياسي :

الاقتصاد :تمثل دول البريكس أكثر من 30/من الناتج الإجمالي العالمي ونحو 40/من سكان العالم ما يجعلها قوة ديمغرافية واقتصادية هائلة

ازدياد حجم الاستثمارات البينية لدول مجموعة البريكس وتنوعها نسبي

اتجاه العلاقات التجارية البينية للبر يكس نخو الارتفاع التدريج دعم العملات الوطنية ودعوة لتوحيد العملة لمواجهة الدولار الأمريكي

الإنشاء مؤسسات بديلة :كالبنك الجديد للتنمية وصندوق الاحتياطي الطارئ كأدوات مالية مستقلة عن الهيمنة الغربية.[1]

بروز الاقتصاد الصيني والهندي على وجه الخصوص على مستوى الاقتصاد العالمي **تحدي هيمنة الدولار و المؤسسات المالية الغربية :** يعتمد النظام المالي العالمي بشكل كبير على الدولار الأمريكي ، مما يمنح للولايات المتحدة الأمريكية امتيازات اقتصادية هائلة في التحكم في التدفقات المالية و التجارية و الدولية .

[1]عبد الله، بن عيسى، "إعادة التوازن الدولي: تحالفات جديدة وقوى صاعدة"، المركز العربي للدراسات، 2019، ص. 147

و من خلال البريكس سعت الدول الأعضاء الى تقليص الاعتماد من خلال تعزيز استخدام العملات المحلية فى التبادل التجاري ، وإنشاء آليات مالية بديلة كبنك التنمية الجديد (NDB) و ترتيب احتياطي الطوارئ (CRA) و اللذين يشكلان بدائل لصندوق النقد الدولي.

الدعوة لإصلاح المؤسسات الدولية : ترى دول البريكس أن النظام الدولي الحالي لا يعكس موازين القوى الجديدة في العالم ، إذ لا تزال الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن تمثل القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية .و لذلك تدعو دول البريكس إلى توسيع تمثيل الدول النامية ، سواء في مجلس الأمن أو المؤسسات المالية الدولية ، بما يعكس الوزن الديمغرافي و الاقتصادي الحقيقي لها . كما تطالب بتحقيق إصلاحات في آليات اتخاذ القرار لتكون أكثر شفافية و عدالة.[1]

دعم التعددية القطبية و التنوع في العلاقات الدولية : رفض البريكس فكرة الأحادية القطبية التي ميزت العالم بعد سقوط الإتحاد السوفيتي ،و تدعم التعددية في مراكز اتخاذ القرار ' فهي تشجع على تنويع الشراكات و التحالفات الإستراتيجية بعيدا عن النفوذ الغربي التقليدي .و يتجلى ذلك في تقوية العلاقات مع الدول الإفريقية و أمريكا اللاتينية و آسيا التأكيد على مبدأ " عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول " و هو ما يعارض التدخلات الغربية بذريعة " حقوق الإنسان " أو " الديمقراطية "

[1] عبد الله، بن عيسى، "إعادة التوازن الدولي: تحالفات جديدة وقوى صاعدة"، المرجع السابق، ص 148.

البريكس كمساحة بديلة للحوار بين الجنوب العالمي :

أصبح البريكس منصة تعبر عن صوت الجنوب العالمي ،الذي كثيرا ما يقصى من التمثيل و التأثير فى المحافل العالمية .إذ تعتبر المجموعة حاضنة للقضايا التنموية و العدالة الاجتماعية و السيادة الاقتصادية .و تتيح للدول النامية توجيه رسائل موحدة ضد فرض العقوبات و السياسات الحمائية الغربية ،و الهيمنة الإعلامية والثقافية. [1]

تنامي التعاون العسكري و الإستراتيجي بين أعضاء البريكس:

رغم أن البريكس ليس تكتلا عسكريا ، إلا أن بعض أعضائه مثل روسيا و الصين يطوران تدريجيا تنسيقات عسكرية و أمنية قد تكون ذات تأثير غير مباشر في التوازنات العالمية ، خاصة فى ظل تصاعد التوتر مع الناتو و الولايات المتحدة .

كما أن التعاون في مجال الأمن السيبيراني و الطاقة النووية يفتح المجال لخلق جبهة إستراتيجية في مواجهة الهيمنة الغربية على الأسلحة و التكنولوجيا .

السياسة :

تمتلك البريكس نفوذا سياسيا متناميا خاصة مع عضوية روسيا والصين في مجلس الأمن ومحاولات تشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب

[1] عبد الله، بن عيسى، "إعادة التوازن الدولي: تحالفات جديدة وقوى صاعدة"، المرجع السابق، ص 149.

2–دورها في إعادة تشكيل النظام الدولي :

مواجهة الهيمنة الغربية :تسعى البريكس إلى كسر احتكار الغرب خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي لمؤسسات النظام الدولي سواء السياسية مثل مجلس الأمن أو الاقتصادية مثل البنك الدولي وصندوق النقد.[1]

تغيير في موازين القوة الاقتصادية والسياسية :

تعمل بريكس على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول المنضوية تحت هذا التحالف، إذ تبنى أول اجتماع للمنظمة عام 2009، تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية. يمثل اقتصاد مجموعة "بريكس" (20%) من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وتستحوذ الصين على أكثر ن (70%) من اقتصاد المجموعة، فيما تملك الهند حوالي (13%)، وروسيا والبرازيل بحوالي (7%) لكل منهما، وجنوب أفريقيا (3%). عززت مجموعة "بريكس" من التنسيق بشأن المسائل العالمية المهمة والتسريع في إصلاح الهيكل الاقتصادي العالمي، وشهد قادة التكتل في العام 2017 توقيع (4) وثائق حول التعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والابتكار والجمارك، وكذا حول التعاون الاستراتيجي بين مجلس أعمال "بريكس" و"بنك التنمية الجديد[1]."

تشير الإحصائيات التي أعلنت عن مجموعة "بريكس" اقتصادياً إلى تغيير كبير في موازين القوة الاقتصادية والسياسية. باتت "بريكس" آخذة في الصعود، خصوصاً بعد حرب أوكرانيا وعدم مشاركة دول المجموعة في العقوبات المفروضة

[1]محمد، داود، "البريكس كبديل للقوة الاقتصادية التقليدية"، مجلة المستقبل للدراسات الاستراتيجية، العدد 17، 2021، ص. 129.

من الغرب على موسكو، وهو ما يعني مزيداً من الاستقلال والسيادة لهذه الدول التي "لا ترغب في العيش بعالم القطب الواحد" في 11أبريل 2023. يستمر الاتجاه الصعودي الذي حققته "بريكس" خاصة في الصين والهند، لا سيما بعد الإعلان عن تفوق مجموعة "بريكس" لأول مرة على دول مجموعة السبع.

لا يخفى أن القوى الغربية قلقة إزاء مواقف جنوب إفريقيا لاسيما أنها استضافت في فبراير 2022 تدريباتٍ بحرية مع روسيا والصين قبالة سواحلها. أكدت جنوب إفريقيا في التاسع من يوليو 2023 من تنظيم قمة مجموعة "بريكس" في أغسطس 2023 التي دعا اليها الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، وذلك رغم مذكرة التوقيف الصادرة بحقه من المحكمة الجنائية الدولية.

خلق نظام اقتصادي موازي.. وتحدي هيمنة الدولار الأميركي :

سيطر اتجاه التخلص من الدولار من قبل دول "بريكس" خلال العام 2022 بعد العقوبات الغربية على روسيا. اشترت البنوك المركزية كمية قياسية من الذهب في عام 2022 ، بقيادة الدول الناشئة مثل تركيا والصين، حيث أفاد مجلس الذهب العالمي (WGC)بزيادة قدرها (18%) في الطلب السنوي على الذهب لعام 2021 بمقدار (4،741) طن، وهو أكبر مبلغ منذ عام 2011، وبلغ الطلب على الذهب أعلى مستوى له منذ (55) عاماً. ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى تنويع البنوك المركزية للاحتياطيات بعيدا عن الدولار، خاصة بعد تجميد تجاوزت الخطط الرامية إلى الحد من نفوذ الدولار بطرق أخرى مرحلة المناقشة، بعض دول "بريكس" نفذت بالفعل سلسلة من مقايضات العملات[1] الثنائية لزيادة استخدام

[1] نفس المرجع السابق

العملات المحلية في التجارة وتجاوز الدولار، مما أدى إلى تعميق مسارات التخلص من الدولار.

وقعت الصين اتفاقيات مع كل من روسيا والبرازيل لإسقاط الدولار الأمريكي في التجارة. وارتفعت التدفقات التجارية المقومة باليوان بين روسيا والصين العام الماضي. وفي 21 مارس 2023، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إنه يدعم استخدام اليوان الصيني للتسويات التجارية بين روسيا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وجاء هذا التصريح بعد أن زار الزعيم الصيني موسكو.

ومن الخطوات التاريخية الأخرى التي اتخذتها الصين استكمال أول تجارة للغاز الطبيعي المسال تمت تسويتها باليوان، والتي تمت بين شركة النفط الوطنية الصينية وشركة توتال الفرنسية من خلال بورصة شنغهاي للبترول والغاز الطبيعي.

سعت دول "البريكس (BRICS) "منذ تأسيسها إلى إحداث تحوّل نوعي في النظام الاقتصادي العالمي، عبر بناء منظومة موازية للنظام المالي الدولي القائم، الذي تهيمن عليه القوى الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد انطلقت هذه الدول، وعلى رأسها الصين وروسيا، من إدراك عميق أن النظام الحالي يعاني من اختلالات بنيوية تجعل الدول النامية والناشئة عرضة للضغوط السياسية والاقتصادية من قبل المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك

الدولي، خاصة في ظل الارتباط الوثيق لهذه المؤسسات بسياسات الدولار الأمريكي الذي يحتل موقعًا مركزيًا في العمليات التجارية والمالية العالمية.[1]

ضمن هذا الإطار، سعت دول البريكس إلى وضع اللبنات الأولى لنظام مالي جديد يستند إلى مبدأ التعددية القطبية والعدالة في توزيع السلطة الاقتصادية.

ومن أبرز أهداف هذا النظام الناشئ هو تقليص الاعتماد على الدولار الأمريكي في المبادلات التجارية والمعاملات المالية بين الدول الأعضاء، بل والسعي نحو إخراجه تدريجيًا من كونه وسيطًا عالميًا وحيدًا لتسعير السلع، ولإجراء المقاسات الدولية.

فقد رأت هذه الدول أن استمرار هيمنة الدولار يُكرّس التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة، ويجعل اقتصاداتها عرضة للتقلبات الناتجة عن قرارات السياسة النقدية الأمريكية، مثل رفع أو خفض أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي، فضلاً عن إمكانية استخدام الدولار كسلاح جيوسياسي لفرض العقوبات والتحكم في حركة الأموال[2].

ولم تقف جهود البريكس عند حد الانتقادات النظرية، بل شرعت في إنشاء مؤسسات مالية بديلة بدأت بالعمل على أرض الواقع، دون مواجهة مباشرة أو

---

[1] قندوز، فاطمة الزهراء. مجموعة البريكس وإعادة تشكيل النظام الدولي. مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 31، 2022، ص. 203.

[2] الصالح، محمد. التحول في النظام النقدي الدولي ومكانة الدولار. مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 19، 2021، ص. 147.

سعي نحو تعطيل المنظمات الدولية القائمة. بل انتهجت نهجًا عمليًا وهادئًا لتثبيت حضورها الاقتصادي والمالي في المشهد الدولي. ومن أبرز هذه المؤسسات:

1 - بنك التنمية الجديد :(NDB)

تأسس هذا البنك في عام 2014 خلال قمة البريكس في "فورتاليزا" بالبرازيل، ويمثل أحد أبرز محاولات المجموعة لإرساء قاعدة تمويلية بديلة عن البنك الدولي.

ويهدف البنك إلى تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في دول البريكس والدول النامية الأخرى.

يتميّز هذا البنك بسياسة قروض أكثر مرونة وأقل ارتباطًا بالشروط السياسية التي تفرضها عادةً المؤسسات الغربية، ما يمنح الدول المستفيدة قدرًا أكبر من السيادة في استخدام القروض وتوجيهها حسب أولوياتها الوطنية.

وقد بدأ البنك عملياته التمويلية فعليًا منذ عام 2016، وقام بتمويل عدد من المشاريع الكبرى في مجالات الطاقة المتجددة، والنقل، وإدارة المياه، والتعليم في كل من الصين والهند وجنوب أفريقيا، كما فتح الباب أمام عضوية دول غير أعضاء في البريكس، مثل بنغلاديش ومصر والإمارات، مما يعكس نية المؤسسة في التوسّع التدريجي واستقطاب شركاء جدد.

2 - اتفاقية الاحتياطي الطارئ :(CRA)

إلى جانب بنك التنمية الجديد، أنشأت دول البريكس في نفس العام "اتفاقية الاحتياطي الطارئ"، وهي آلية مالية تهدف إلى تقديم الدعم المالي للأعضاء في

حال التعرض لصدمات في ميزان المدفوعات أو الأزمات المالية المفاجئة، وذلك بشكل مستقل عن صندوق النقد الدولي.[1]

تبلغ القيمة الأولية لهذه الاتفاقية حوالي 100 مليار دولار، توزعت بشكل متفاوت بين الأعضاء، مع امتلاك الصين الحصة الأكبر.

وتُعد هذه الاتفاقية خطوة إستراتيجية نحو خلق شبكة أمان مالي إقليمية تسمح للدول الأعضاء بالتعامل مع الأزمات دون الحاجة إلى اللجوء إلى الشروط التقشفية لصندوق النقد الدولي، والتي كثيرًا ما أضرت بالبنى الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية، مثل ما حدث في الأرجنتين واليونان.

3 – الدفع بالعملات المحلية وتدويل العملات :

أحد الجوانب المهمة في إستراتيجية البريكس يتمثل في التشجيع على اعتماد العملات الوطنية في المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، والاستغناء التدريجي عن الدولار الأمريكي.

فقد شرعت الصين وروسيا، على سبيل المثال، في تنفيذ اتفاقيات ثنائية لتسوية المدفوعات باليوان والروبل، كما تم توقيع اتفاقيات مماثلة بين الهند وروسيا، والبرازيل والصين. [1]

وفي قمة البريكس 2023 التي انعقدت في جوهانسبورغ، طُرحت فكرة إطلاق عملة رقمية مشتركة للبر يكس، أو على الأقل وحدة حساب دولية تستخدم لتسوية

---

[1] نفس المرجع سابق

[1]موسى، منى. مقاومة الأحادية القطبية: دور القوى الصاعدة. مجلة السياسة الدولية، العدد 221، 2020، ص. 101.

التجارة بين الأعضاء، على غرار "الحقوق السحب الخاصة" لصندوق النقد الدولي. ورغم أن المشروع لا يزال في مراحله الأولى، إلا أنه يعكس الرغبة الواضحة في تقليص الاعتماد على نظام التسوية المالي الغربي، وتحديدًا على الدولار الأمريكي.

4 - العمل بهدوء دون صدام مباشر :

ما يميز هذه المبادرات أن دول البريكس لم تسعَ إلى إعلان قطيعة مع النظام الدولي القائم، بل اتجهت إلى العمل بشكل تدريجي وهادئ، مع الحفاظ على التعاون مع المؤسسات المالية الدولية التقليدية، في الوقت نفسه الذي تعمل فيه على تعزيز استقلالها المالي وبناء مؤسساتها البديلة.

ويرى العديد من المحللين أن هذا النهج الذكي يهدف إلى تجنب المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة والغرب، وفي ذات الوقت إلى كسب الثقة والمصداقية لدى باقي الدول النامية التي تتطلع إلى نظام اقتصادي أكثر عدالة.

وقد بدأت نتائج هذه الجهود تظهر تدريجيًا في تنامي الاهتمام العالمي بالبريكس، سواء من قبل الدول الراغبة في الانضمام، أو من قبل الأسواق المالية التي بدأت تأخذ في الحسبان التغير في موازين القوى الاقتصادية.

كما أن نجاح مؤسسات مثل بنك التنمية الجديد في إدارة مشاريع تنموية ملموسة، يعزز من ثقة الدول الأعضاء والشركاء المحتملين في فعالية هذا التوجه[1].

[1] إسماعيل، طارق، البريكس والبدائل المؤسسية للنظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 223، ربيع 2021، ص. 88–90.

تم إنشاء أولاً، بنك التنمية الجديد والذي سمي ببنك آسيا التنموي في البداية. ورغم الضغط الأميركي لمنع الدول من الاشتراك فيه، فإن معظم الدول أعضاء فيه، وهو يقوم بتقديم قروض يُحول معظمها من الصين لتزويد الدول بالمال للبنى التحتية، خاصة إذا كانت ضمن مشروع الطريق والحزام.

وأنشأت ترتيباً جديداً لدعم الاحتياطات الأجنبية ، وهو بديل عن دور أساسي يقوم به صندوق النقد الدولي، والثالث هو نظام "بريكس" للمدفوعات، والرابع هو دار نشر الإحصاءات لدول "البريكس"، والخامس والأخطر هو إنشاء سلة عملات جديدة للدول الأعضاء في "بريكس."

ولو تمعّنا في هذه المؤسسات لرأينا أنها تواجه منظمات دولية أساسية وهي البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وإحصاءات الأمم المتحدة، ونظام المدفوعات الذي يمكن تطويره لإحداث نظير لنظام سويفت (SWIFT)الأميركي، ونظام آخر للتخلي عن الدولار في بين ، واستبداله بوحدة نقد جديدة تقوم على احتياطات دول البريكس

3-المكانة الجيوسياسية :تغطي البريكس قارات العالم 4 مما يمنحاها انتشارا استراتجيا كما يعد منصة لحوار الجنوب العالمي وتدعو إلى إصلاح النظام الدولي[1]

ففي ظل النظام العالمي الحالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والبديل المتنامي الذي تقوده الصين ،تفكر العديد من الانضمام إلى مجموعة البريكس مما

[1] عبد الله، محمود، البنك الجديد للتنمية ودوره في تمويل البنية التحتية لدول البريكس، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 12، 2022، ص. 101–105

يؤدي ازدياد الاستقطاب الجيوسياسي ،حيث أعربت أكثر من 40دولة عن اهتمامها بالانضمام إلى الكتلة ،**التأثير الجيوسياسي لدول البريكس في النظام الدولي:**

أزداد تأثير دول البريكس كمجموعة في السياسة الدولية ، مما دفع هذه الدول إلى السعي لمشاركة أكبر في الكومة الدولية ، من خلال الترويج النشط للتغييرات و الإصلاحات فئ النظام الدولي ، بما في ذلك إنشاء مؤسسات تكميلية و لكن بديلة عند الضرورة ، بالإضافة إلى تسوية النزاعات الدولية و غيرها من القضايا الإقليمية و الدولية و هذا ما سوف نتطرق إليه في المحاور التالية : **البريكس كأداة لموازنة النفوذ الغربي** : منذ نهاية الحرب الباردة هيمنت الولايات لمتحدة الأمريكية و حلفاؤها الغربيون على المؤسسات المالية الدولية و على السياسات الكبرى التي توجه العلاقات الاقتصادية العالمية ، مما أدى إلى ترسيخ نموذج أحادي القطبية .[1]

مع بداية الألفية الثالثة ن بدأت بعض الدول الصاعدة اقتصاديا مثل الصين و الهند و روسيا و البرازيل و جنوب إفريقيا في التعبير عن استيائها من الاحتكار الغربي و شعرت بالحاجة إلى خلق تكتل بديل يعكس مصالحها و طموحاتها ، من هذا السياق جاء تكتل البريكس كأداة إستراتيجية لموازنة النفوذ الغربي ن ليس فقط فى الاقتصاد بل في السياسة و الأمن الدولي كذلك .

[1] منصور، عبد المجيد، تحولات النظام المالي الدولي: البريكس كنموذج، مجلة المستقبل العربي، العدد 521، 2023، ص. 45.

المطلب الثالث : الوزن الجيوسياسي للبريكس

تعتبر مجموعة البريكس(البرازيل ، روسيا ، الهند، الصين ، وجنوب إفريقيا) نموذجا فريدا للتكتلات الاقتصادية الناشئة التي تسعى إلى إعادة رسم معالم النظام الدولي القائم و الذي يهيمن عليه الغرب ، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية . لقد تأسست المجموعة في الأصل على أساس التعاون الاقتصادي و التنمية المشتركة ، لكنها تطورت إلى تكتل جيوسياسي كبير يمتلك قدرات هائلة في إعادة توازن القوى الدولية .[1]من الناحية الجيوسياسية تسعى البريكس إلى تحدي الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي الذي يستمد جزء كبير منه من سيطرة الولايات المتحدة الإمريكية على المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، فضلا عن الاستخدام المكثف للدولار الأمريكي كعملة احتياطية عالمية .

يتيح هذا الهيمنة للولايات المتحدة إمكانية فرض سياستها الاقتصادية و السياسية على باقي الدول من خلال آليات مثل العقوبات المالية ،و هو ما تحاول دول البريكس تجاوزه عبر بناء نظام مالي متعدد الأقطاب و أطر تعاون دولية جديدة تعزز من سيادتها الاقتصادية و السياسية .

من الناحية الاقتصادية، تُعد دول مجموعة "بريكس" من أبرز القوى الصاعدة في النظام الاقتصادي العالمي، حيث تمثل حوالي 40% من سكان العالم، وتسهم بما يقارب ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي. هذا الحجم الديموغرافي والاقتصادي الهائل يعكس بوضوح الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها المجموعة، والتي تؤهلها

[1]صادق، سامي، البريكس والنظام العالمي الجديد، مجلة قضايا دولية، العدد 56، 2022، ص. 112

للعب دور محوري في تشكيل النظام الاقتصادي الدولي متعدد الأقطاب. ولا يقتصر ثقل دول "بريكس" على المؤشرات الاقتصادية الكمية فحسب، بل يتعداها إلى امتلاك موارد إستراتيجية متجددة وغير متجددة، فضلاً عن حضورها في الصناعات الكبرى والقطاعات الحيوية[1].

تشكل الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا قاعدة اقتصادية متنوعة ومتكاملة. فالصين، بوصفها ثاني أكبر اقتصاد عالمي، تُعد المصنع العالمي، وتُعتبر مركزاً حيوياً لسلاسل التوريد العالمية، وتسيطر على قطاعات صناعية وتكنولوجية مهمة.

أما روسيا، فهي من أبرز المنتجين والمصدرين لموارد الطاقة، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي، حيث تلعب دوراً استراتيجياً في السوق العالمية للطاقة، خصوصاً في أوروبا وآسيا. وتُعد الهند من أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم، بفضل قاعدتها السكانية الشابة وتطورها في قطاعات الخدمات والتكنولوجيا. أما البرازيل، فهي قوة زراعية كبيرة، وتُعد من أكبر المصدرين للمنتجات الزراعية مثل فول الصويا، القهوة، والسكر، بالإضافة إلى احتوائها على غابات الأمازون، التي تشكل رئة العالم البيئية. في حين تُعتبر جنوب إفريقيا دولة غنية بالمعادن الثمينة مثل الذهب، والبلاتين، والكروم، بالإضافة إلى امتلاكها احتياطات كبيرة من المعادن النادرة الضرورية للصناعات التكنولوجية.

[1] خالد التيجاني النور، "التحول في النظام العالمي: دور البريكس والصين"، مجلة السياسة الدولية، العدد 221، يناير 2020، ص. 88.

تشير الإحصاءات الحديثة إلى أن دول "بريكس" تنتج نحو 43.6% من النفط العالمي، و36% من الغاز الطبيعي، و78.2% من الفحم المعدني، وهي نسبة ضخمة تؤهل المجموعة لتكون فاعلاً رئيساً في أسواق الطاقة العالمية، مما يمنحها أدوات ضغط اقتصادي كبيرة.

وإضافة إلى ذلك، تحتوي دول "بريكس" على نحو 72% من احتياطات المعادن الأرضية النادرة في العالم، وهي معادن أساسية تُستخدم في الصناعات عالية التكنولوجيا، مثل الهواتف الذكية، و توربينات الرياح، والسيارات الكهربائية، والألواح الشمسية.[1]

وقد دفع هذا التميز في الموارد والإنتاج إلى تعزيز موقع "بريكس" ضمن سلاسل القيمة العالمية، إذ تشارك هذه الدول في كل من مراحل الإنتاج والتوزيع والتجارة النهائية للسلع والخدمات.

وقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية الداخلية والانفتاح التجاري والتقني في نمو قدراتها الصناعية والمالية. فعلى سبيل المثال، تُعد الصين والهند من أكبر الدول التي استثمرت في تطوير البنية التحتية للنقل والطاقة، مما عزز قدرتها على تصدير المنتجات والخدمات بكفاءة عالية.

وتُظهر التقارير أن الصين وحدها قامت بإنشاء شبكات سكك حديدية تربط مختلف مناطقها الصناعية، وتُسهل تدفق البضائع إلى الأسواق الدولية، ضمن مبادرة "الحزام والطريق" التي تُمثل توسعاً اقتصادياً وجيوسياسياً.

---

[1] محمد الأمين ولد محفوظ، "المعادن النادرة والهيمنة التكنولوجية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص. 65.

أما روسيا، فقد عززت من دورها كمصدر للطاقة من خلال مشاريع نقل الغاز مثل "نورد ستريم" و"باور أوف سيبيريا"، والتي تمنحها نفوذاً جيوسياسياً على أسواق الطاقة في أوروبا وآسيا.

كما أنّ الهند تبنت برامج إصلاحات واسعة مثل "صُنع في الهند" لتعزيز التصنيع المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، فضلاً عن تطويرها لقطاع تكنولوجيا المعلومات، الذي يُعد من أبرز محركات النمو الاقتصادي الهندي في العقود الأخيرة.[1]

وفيما يتعلق بالبرازيل، فهي تمتلك قدرات زراعية ضخمة، وتعتمد بشكل كبير على التصدير، خصوصاً نحو السوق الصينية التي تُعد شريكها التجاري الأول. وتُعتبر الاستثمارات البرازيلية في مجال الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة من الخطوات الهامة نحو تحقيق الأمن الغذائي والطاقة المتجددة في المنطقة. بينما تعتمد جنوب إفريقيا على استغلال مواردها الطبيعية الضخمة لتعزيز صناعات التعدين والطاقة، وتلعب دوراً محورياً في تجارة المعادن النفيسة على مستوى القارة الإفريقية.

تُظهر هذه الحقائق أن "بريكس" ليست مجرد تجمع اقتصادي، بل هي تحالف استراتيجي يمتلك أدوات قوة اقتصادية متعددة، يمكن توظيفها لمواجهة الضغوط الاقتصادية الغربية، ولضمان الاستقلالية الاقتصادية.

فبفضل امتلاكها لموارد الطاقة والمعادن والتنوع الاقتصادي، تتمتع دول المجموعة بالقدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية، وتجاوز التحديات المالية العالمية

[1] خالد عبد الفتاح، "مبادرة الحزام والطريق: الأبعاد الاقتصادية والإستراتيجية"، مجلة شؤون آسيوية، العدد 11، 2019، ص. 74.

مثل الأزمات التضخمية أو نقص الإمدادات. ويدفع هذا التكامل في الموارد والإمكانات إلى الحديث عن مستقبل اقتصادي مستقل وأكثر عدالة، تعمل فيه دول "بريكس" على خلق آليات جديدة لتسعير الموارد بعيداً عن الهيمنة الغربية والدولار الأمريكي، مثل تأسيس بورصات لتسعير النفط بالعملات المحلية أو بعملات بديلة للدولار.[1]

وفي ظل تزايد النزاعات التجارية و الجيوسياسية، خصوصاً بين الولايات المتحدة والصين، تتجه دول "بريكس" إلى تعزيز التعاون فيما بينها لتقليل تبعيتها للنظام المالي الغربي، من خلال إنشاء مؤسسات تمويل بديلة مثل بنك التنمية الجديد (NDB) والتركيز على مشاريع البنية التحتية المشتركة التي تدعم التنمية المستدامة وتعزز من الروابط الاقتصادية داخل المجموعة.

تتصاعد أهمية الأمن الغذائي و الطاقوي، حيث تلعب دول "بريكس" دوراً متنامياً في إعادة تشكيل السوق العالمية للموارد، لا سيما في ظل تنامي الطلب العالمي على مصادر الطاقة المتجددة والمواد الخام النادرة. وفي هذا السياق، يُعد التحول نحو الطاقة النظيفة فرصة إستراتيجية لدول "بريكس" لفرض وجودها في الصناعات المستقبلية، وتقديم نفسها كمصدر

[1] إسماعيل محمد عبده، "اقتصاد البريكس وتحديات الهيمنة الغربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 495، مايو 2021، ص. 56.

موثوق ومستدام لموارد الطاقة والمعادن اللازمة للانتقال العالمي نحو الاقتصاد الأخضر.

المطلب الثاني : وزن الاقتصادي للبريكس

فإن المكانة الاقتصادية لدول "بريكس" تستند إلى أساس قوي من الموارد الطبيعية، النمو السكاني، القدرات الإنتاجية، التكامل الصناعي، والأسواق الاستهلاكية الواسعة، مما يجعلها مرشحة بقوة لتكون قطباً اقتصادياً مؤثراً ومنافساً في النظام الدولي، خاصة في ظل مساعيها المتواصلة لتعزيز سيادتها الاقتصادية ومواجهة الضغوط الجيوسياسية الغربية[1]

على الصعيد المالي ، تشهد دول البريكس تحولات جوهرية تهدف إلى تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي ، الذي يظل محور النظام النقدي الدولي . أحد أبرز التحولات هو زيادة استخدام العملات المحلية بين الدول الأعضاء في التجارة البينية ، حيث تشير التقديرات إلى أن حوالي 47% من التجارة بين دول البريكس تتم الآن باستخدام اليوان الصيني ، مما يقلل من تعرضها لمخاطر تقلبات الدولار و التأثيرات السياسية الأمريكية ، بجانب ذلك أنشأت دول البريكس عام 2014 البنك الجديد للتنمية (NDB) و هو مؤسسة مالية دولية تهدف الى تقديم تمويلات مرنة لمشاريع التنمية و البنية التحتية، مع تركيز على دعم التنمية

[1]محمد، فاطمة الزهراء، التحول الجيوسياسي في العالم وتكتل البريكس، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2023، ص. 134.

المستدامة في دول الجنوب . يعمل البنك كبديل للمؤسسات المالية التقليدية التي غالبا ما تفرض شروطا اقتصاديا و سياسية معقدة على الدول المقترضة ، مما يعزز من استقلالية دول البريكس في وضع سياستها التنموية و الاقتصادية .[1]

على الصعيد الجيوسياسي لعبت المجموعة دورا متزايدا في التنسيق السياسي و الدبلوماسي بين أعضائها لاسيما في مواجهة الضغوط الخارجية مثل العقوبات الأمريكية على روسيا بعد أزمة أوكرانيا . ظهر التضامن في مواقف البريكس التي تدعو إلى احترام السيادة الوطنية و رفض التدخلات الخارجية ، كما أظهرت المجموعة رغبتها في بناء نظم بديلة للتعاون الدولي يكون أكثر تمثيلا للدول النامية ، بالإضافة إلى ذلك ساهم التوسع في عضوية المجموعة خلال عامي 2023 و 2024 حيث انضمت دول مهمة مثل السعودية و الإمارات و إيران و مصر و إثيوبيا و الأرجنتين ، في تعزيز نفوذ البريكس ككتلة تمثل مصالح الدول النامية بشكل أكبر على الساحة الدولية ، هذه الدول الجديدة تزيد من التنوع الاقتصادي و الجيوسياسي للمجموعة ، و توسع رقعة نفوذها فى مناطق حساسة مثل الشرق الأوسط و إفريقيا و أمريكا اللاتينية .[1]

[1] نفس المرجع السابق

[1]United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report, 2023

يظهر البعد الجيوسياسي و الاقتصادي لمجموعة البريكس في مواجهتها للنظام الدولي التقليدي كواحد من أهم المحركات التى تعيد تشكيل موازين القوى العالمية عبر الجمع بين القوة الاقتصادية الضخمة ن الموارد الطبيعية الإستراتيجية ،و التوجه نحو بناء نظام مالي و سياسي متعدد الأقطاب ، تواصل البريكس تحدي الهيمنة الغربية و طرح نموذج جديد يقوم على التعاون بين دول الجنوب و استقلالية القرار الوطني و التوازن الدولي ، و مع استمرار توسع عضويتها و تعميق تعاونها .

المبحث الثالث:السيناريوهات المستقبلية لمجموعة البريكس

مع التطورات المتسارعة في النظام الدولي ،تزداد أهمية استشراف مستقبل التكتلات الاقتصادية الكبرى مثل مجموعة البريكس ،يهدف هذا المبحث إلى تحليل السيناريوهات المحتملة لمستقبل البريكس :

مطلب الأول : السيناريو التفاؤلي (تحول البريكس إلى قطب عالمي منافس للغرب):

تتوسع العضوية بريكس بلس لتشمل قوى اقتصادية جديدة مثل السعودية،مصر ،إيران ،وتعزز التكامل الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء ،تنشيط عمل بنك التنمية الجديد ليصبح بديلا فعليا للمؤسسات الغربية والتوسع في استخدام العملات المحلية في التبادل التجاري لتقليل الاعتماد على الدولار وتحقيق تنسيق سياسي وامني أقوى في القضايا الدولية،هذه السمات يمكن إن تشكل توازن جديد

في النظام الدولي المتعدد الأقطاب وتقليص الهيمنة الغربية في المؤسسات الدولية وزيادة نفوذ الجنوب العالمي.[1]

مطلب الثاني : السيناريو المتشائم (تفكك تدريجي أو تراجع دور البريكس):

سماته تفاقم الخلافات الجيوسياسية بين الأعضاء مثل التوترات بين الهند والصين،تراجع الحوافز الاقتصادية للتكتل وتجميد نشاطات بنك التنمية وتقليص المبادرات المشتركة وانسحاب بعض الأعضاء أو تجميد العضوية.من نتائجه فقدان البريكس لدوره كمحرك لتوازن القوى وعودة الهيمنة الغربية على مؤسسات النظام الدولي.[2]

المطلب الثالث : السيناريو الواقعي

يفترض هذا السيناريو قدرة البريكس على التكيف مع التحولات الدولية من خلال الحفاظ على الحد الأدنى من التعاون ،دون السعي لمواجهة مباشرة مع القوى الكبرى أو الانخراط في النظام الدولي الموروث،من معالمه تطوير آليات لتجاوز الخلافات الداخلية وإعادة ترتيب الأولويات،وانتقاء الدول المرشحة لانضمام وفق معايير محددة تضمن الانسجام والفاعلية وتركيز التعاون في المجالات المتفق عليها مثل التكنولوجيا والتمويل والتنمية والمحافظة على استقلالية نسبية دون الدخول في تحالفات عسكرية من نتائجه المتوقعة استمرار البريكس كفاعل متوسط التأثير في النظام الدولي والحفاظ على الحد الأدنى من الثقة والمصداقية الدولية مع المساهمة في الملفات العالمية ولكن ضمن حدود معينة.[3]

---

[1] محمد، فاطمة الزهراء، التحول الجيوسياسي في العالم وتكتل البريكس، المرجع السابق، صفحة 135.

[2] رزق، هالة ،"التحولات في النظام الدولي :قراءة في الدور المتصاعد لمجموعة البريكس "،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد55(2020):ص112-130

[3] شرف ،فاطمة ،"البريكس وتحدي نظام المالي العالمي "،مجلة البحوث الاقتصادية العربية،العدد91(2022):ص77-96.

السيناريو الواقعي (نمو تدريجي وتأثير محدود) : ما يميز هذا السيناريو هو استمرار التوسع البطئ في العضوية والتعاون الاقتصادي مع وجود تباينات داخلية في المصالح الاقتصادية والسياسية واستمرارا لاعتماد الجزئي على الدولار مع محاولات متفرقة للتخلص منه،وعدم القدرة على اتخاذ مواقف موحدة في الأزمات الدولية،نتائج هذا السيناريو تزايد التأثير الاقتصادي لكن تحويل البريكس إلى تحالف جيوسياسي موحد والحفاظ على دور داعم للتعددية دون منافسة مباشرة مع الغرب.[1]

ملخص:

شهد النظام الدولي تحولات كبيرة منذ نهاية الحرب الباردة ،حيث لم يعد يقتصر على هيمنة قطب واحد ،بل أصبح يتميز بتعدد الاقطاب والتكتلات ،من ابرز هذه التكتلات مجموعة بريكس ،التي تضم خمس دول صاعدة هي :البرازيل ،روسيا،الهند،الصين،جنوب إفريقيا،وقد أصبحت هذه المجموعة نموذجا مهما لفهم كيفية تأثير التكتلات في تشكيل النظام الدولي.

***مفهوم التكتلات الاقتصادية الدولية**:التكتلات الاقتصادية هي تحالفات بين دول بهدف تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري،وتنسيق السياسات المالية والنقدية وتسهيل حركة السلع ورؤوس الأموال ،وهي تظهر بإشكال متعددة :منطقة تجارة حرة،اتحاد جمركي،سوق مشتركة ،اتحاد اقتصادي.

[1] احمد ،سامي ،"البريكس والقطبية المتعددة نحو نظام دولي جديد" ،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد2024،62،ص77-98

***النظام الدولي:**يعد النظام الدولي الإطار المنظم للعلاقات بين الدول والجهات الفاعلة في المجتمع الدولي ويتكون النظام الدولي من الدول القومية والمنظمات الدولية والقوانين الدولية التي تنظم العلاقات والعلاقات الاقتصادية وتوازن القوى

***علاقة النظام الدولي بالتكتلات الاقتصادية:**

عرف النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة تحولات جوهرية في طبيعة الفاعلين واليات التأثير ،حيث لم تعد الدول القومية هي الفاعل الوحيد ،بل برزت التكتلات الاقتصادية الدولية كقوى مؤسسة وشبه سيادية تسهم في إعادة تشكيل التوازنات الدولية ويعد هذا التحول نتيجة مباشرة للعولمة وتحرير الأسواق وتراجع فاعلية النظام الدولي القائم على الهيمنة الأحادية ،تسهم التكتلات الاقتصادية كمجموعة البريكس في تحويل التفاعلات الدولية من الثنائية التقليدية إلى تفاعلات جماعية متعددة الأقطاب ،ماأضعف قدرة الدول الكبرى على الانفراد بتوجيه القرار العالمي

وتظهر هذه التكتلات بوصفها أدوات لتعزيز الاستقلال الاقتصادي والتنموي للدول الأعضاء ومن ثم فإنها تلعب دورا سياسيا غير مباشر في تعديل موازين القوى لا سيما بعد تأسيس مؤسسات مالية ومصرفية بديلة لتلك التي تهيمن عليها القوى الغربية ،وفي هذا السياق يمثل تكتل البريكس نموذجا معبرا عن التحول في معايير القوة الدولية ،إذ لم يعد التأثير محصورا في المؤشرات العسكرية أو الجغرافيا السياسية بل أصبح يشمل القوة الاقتصادية الجماعية والسياسات التنموية البديلة والرؤية المؤسسية المشتركة التي تتحدى المنظومة الليبرالية الغربية .

آليات تأثير البريكس في النظام الدولي:

استطاع البريكس التأثير على النظام الاقتصادي العالمي من خلال إنشاء بنك التنمية الجديد(NDB) كمؤسسات مالية بديلة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.وتعزيز التعددية القطبية وتوسيع التحالفات الجيوسياسية وإعادة توزيع مراكز الثقل الاقتصادي العالمي من الغرب إلى أسيا خاصة مع نمو نفوذ الهند والصين ،فمجموعة البريكس بما تمثله من تحالف بين قوى ناشئة في الجنوب العالمي ،بل تعد مجرد تكتل اقتصادي بل أصبحت فاعلا استراتجيا يسهم في إعادة تشكيل بنية النظام الدولي.

تعتمد السيناريوهات المستقبلية للبريكس على قدرة دولها تجاوز الخلافات وتعزيز التعاون المؤسسي وبناء رؤية إستراتجية مشتركة ويمكن القول إن مستقبل البريكس مرهون بمدى تفاعلها مع التغيرات في النظام الدولي.

الخاتمة:

تعد التكتلات الاقتصادية جزءا أساسيا من النظام الاقتصادي العالمي المعاصر ،فهي لاتقتصر على تعزيز التجارة بل تمتد لتشمل التعاون في مجالات السياسية والاستثمار والأمن ،مما يجعلها محورية في العلاقات الدولية وعلى الرغم من الفوائد التي تقدمها ،تواجها لتكتلات تحديات في تحقيق التكامل بين الدول الأعضاء .

ويضل الدور الحيوي لهذه التكتلات في المستقبل مفتوحا على المزيد من التطور،فالتكتلات الاقتصادية الدولية أثرت في بنية النظام الدولي من خلال إعادة تشكيل موازين القوى وإحداث ثورة نوعية في التحول من النظام الأحادي التعددية قطبية كما عززت التكامل الإقليمي في ظل العولمة واستطاعت التأثير على سياسات المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية ،يمثل تكتل البريكس نموذجا للدور الذي تؤديه التكتلات الاقتصادية في إعادة تشكيل بنية النظام الدولي ،فمع التغيرات المتسرعة في موازين القوى لم تعد الدول منفردة قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية العالمية ،مما جعل التعاون الجماعي عبر التكتلات الاقتصادية الدولية ضرورة إستراتجية .

أظهرت تجربة البريكس إن التكتلات الاقتصادية الدولية لا تقتصر على تعزيز المصالح التجارية بل تتجاوزها لتصبح أدوات ضغط دبلوماسي وسياسي تساهم في خلق نظام عالمي أكثر توازن وتعددية

وتعد مجموعة بريكس كمحاولة جادة لإعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي وتلعب دورا متصاعدا في إعادة صياغة قواعد النظام الدولي وتحقيق نظام عالمي متوازن ،للحد من الهيمنة الغربية.

مستقبل البريكس يعتمد بشكل كبير على قدرة الدول الأعضاء على تجاوز التحديات الداخلية وتعزيز التعاون والتكامل فيما بينها وتحقيق سيناريو التحول إلى فاعل دولي قوي يتطلب توحيد السياسات لتعزيز الوحدة والتعاون،ولذا تعتبر التكتلات الاقتصادية الدولية فاعلا محوريا في تشكيل بنية النظام الدولي .

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

العربية:

1. ابن منظور،لسانالعرب،القاهرة :دارالمعارف ،المجلد الخامس.

2. سامي السيد ،النظام الاقتصادي الدولي،القاهرة :مكتبة الشروق 2010.

3. مصطفى العبد الله ،الكفري ،التكتلات والمنظمات الاقتصادية ،سوريا :جامعة دمشق،2014.

4. عبد العزيز السيد،الاقتصادالدولي ،نظريات وسياسات ،الاسكندرية :دار الفكر الجامعي ،2021.

5. عبد القادر البدوي ،الاقتصادالدولي :نظريات ومفاهيم اساسية ،عمان :دار صفاء للنشر وتوزيع ،2018.

6. احمد يوسف دودين مصطفى يوسف كافي:التكتلات الاقتصادية الدولية، عمان: شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ،ط1 ،2019 .

7. حسن العيساوي ،العولمة والتكتلات الاقتصادية الكبرى ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1 ،2018.

8. سامي عفيفي حاتم ، التكتلات الاقتصادية ،ط4 ،القاهرة :جامعة حلوان ،2003.

9. مصطفى العبد الله الكفري،التكتلات والمنظمات الاقتصادية ،جامعة دمشق سوريا: 2013-2014 .

10. علي الهواري ،تحولات النظام الدولي بعد الحرب البردة ،عمان :دار حامد لنشر والتوزيع ،2012.

11. عبد الله السيد،النظام الدولي المعاصر :دراسة في تطوارتهوتحولاته ،القاهرة :دار الفكر العربي ،2016.

12. عبد الله الاشعل ،النظام الدولي وتوازن القوى بعد الحرب الباردة ،بيروت،مركزدرساتالوخدة العربية ،2004.

13. احمد داود ،القوى الكبرى والسياسة الدولية المعاصرة ،القاهرة :دار الفكر العربي :2011.

14. الأمم المتحدة، "تقرير التنمية العالمية 2019"، قسم التحولات الاقتصادية.

15. زكريا، فريد. "صعود الآخرين: إعادة تشكيل النظام العالمي"، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2010.

16. حداد، سمير. "تحولات النظام الدولي: من القوة العسكرية إلى القوة الاقتصادية"، دراسات في العلاقات الدولية، 2022.

17. معلم أم البنين . ناسي لزهر ، دور التكتلات الاقتصادية فى تحولات النظام الإقتصادي الدولي ، دار الهدى، الجزائر، 2003.

18. حسن، عبد الرزاق، "تحولات السياسة الدولية بعد 2000"، دار النشر الجامعي، الجزائر، 2020.

19. عبد الله، بن عيسى، "إعادة التوازن الدولي: تحالفات جديدة وقوى صاعدة"، المركز العربي للدراسات، 2019.

20. *محمدالعربي موسى ،التكتلات الاقتصادية ودورها في التنمية في الدول النامية ،القاهرة:دار الفكر العربي ،2010.*

21. عبد الجليل حسام ،النظريات الكبرى في العلاقات الدولية ،القاهرة:دار الفكر الجامعي ،2021.

الأجنبية:

1. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report, 2023

2. Robert O.keohane ,AfterHegemony,Princeton:University press,1984

3. paulkrugman ,popinternationalism,Cambridge :MIT Press1996

4. –John MaynardKeyens,Essays in Persuasion (New York:w.w.Norton1963

5. paulkennedy ,the Rise and Fall of the Great powers (NewYork :Random House 1987).

6. Jagdish Bhagwati ,Termites in the trading system ,Oxford :university press,2000.

7. Ernst B.Hans,The uniting of Europe, Stanford :University press1958.

المجلات:

1. محمد، داود، "البريكس كبديل للقوة الاقتصادية التقليدية"، مجلة المستقبل للدراسات الاستراتيجية، العدد 17، 2021.

2. إسماعيل، طارق، البريكس والبدائل المؤسسية للنظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 223، ربيع 2021.

3. عبد الله، محمود، البنك الجديد للتنمية ودوره في تمويل البنية التحتية لدول البريكس، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 12، 2022.

4. منصور، عبد المجيد، تحولات النظام المالي الدولي: البريكس كنموذج، مجلة المستقبل العربي، العدد 521، 2023.

5. صادق، سامي، البريكس والنظام العالمي الجديد، مجلة قضايا دولية، العدد 56، 2022.

6. عبد الحفيظ، بوبكر، "مجموعة البريكس وتحدي بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب"، مجلة دراسات دولية واستراتيجية، العدد 12، 2022.

7. خديجة، رقية، "دور البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي"، مجلة أبحاث اقتصادية عربية، العدد 34، 2020.

8. محمد، داود، "البريكس كبديل للقوة الاقتصادية التقليدية"، مجلة المستقبل للدراسات الاستراتيجية، العدد 17، 2021.

9. عبد القادر، بن زينة، "البريكس وآفاق قيادة الاقتصاد العالمي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 10، 2021.

10. فاطمة، العربي، "التعاون السياسي والاقتصادي بين دول البريكس"، مجلة شؤون دولية، العدد 21، 2022.

11. قندوز، فاطمة الزهراء. مجموعة البريكس وإعادة تشكيل النظام الدولي. مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 31، 2022.

12. موسى، منى. مقاومة الأحادية القطبية: دور القوى الصاعدة. مجلة السياسة الدولية، العدد 221، 2020.

13. امين جلال ،التبادل التجاري والتكتلات الاقتصادية ،مجلة الاقتصاد والتنمية،عدد42،2007.

14. عبد الحميد ،رشامحمد،"تحليل ظاهرة التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية "مجلة دراسات اقتصادية ،المجلد10،العدد3(2019).

15. الشامي ،محمودعلي ،"الاتجهات الحديثة في التكتلات الاقتصادية الدولية "،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد52(2016).

16. القيسي ،علاءالدين ،"التكامل الاقتصادي واثره في التنمية المستدامة "،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد62،(2021).

17. محمدعبدالعال"،التكتلات الاقتصادية وتاثيرها في الاقتصاد العالمي"،المجلة العربية للعلومالسياسية،العدد2020،28.

18. محمد عبد العال ،"التكتلات الاقتصادية وتأثيرها في الاقتصاد العالمي "المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد2020،28.

19. فاطمة الجوهري، "من الاحادية الى التعددية :التغيرات في بنية النظام الدولي بعد 2008"مجلة المستقبل العربي ،العدد476(2019).

20. الزبيدي، كريم."النظامالدولي :قراءة في المفهوم والتطور التاريخي "،المجلة السياسية والدولية ،العدد2017،42.

21. عبد الجليل ،مصطفى ،"تحولات النظام العالمي من القطبية الى التعددية"المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد45(2015).

22. سماعيل محمد عبده، "اقتصاد البريكس وتحديات الهيمنة الغربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 495، مايو 2021.

23. الزبيدي ،كريم ،"بنية النظام الدولي "،المجلة العراقية للعلوم السياسية ،العدد58،(2019).

24. الصياد ،حسين ،"اعادة تشكيل النظام الدولي في ظل العولمة "،مجلة السياسة الدولية ،العدد180(2010).

25. نيفين مسعد،مفاهيم القوة والنفوذ في العلاقات الدولية ،مجلة السياسة الدولية ،العدد186،(اكتوبر 2011).

26. ابو هولي ،وليد ،"مكونات النظام الدولي وانعكاستها على الامن العالمي "مجلةجامعةالازهر –العلوم الانسانية ،مجلد17،عدد2(2015).

27. الجميلي عبيرعدنان ،التحولات في هيككل النظام الدولي في ظل صعود التكتلات الاقتصادية "مجلة درساتدولية ،العدد 94(2020).

28. إبراهيم، محمد. "البريكس: التحولات الجيوسياسية والاقتصادية"، مجلة الدراسات الدولية، 2018.

29. أحمد، يوسف. "التحالفات الاقتصادية الجديدة: البريكس كنموذج"، مجلة الاقتصاد والسياسة الدولية، 2020.

30. أونيل، جيم"BRICs and Global Economic Shifts" .، مجلة الاقتصاد الدولي، 2001.

31. أطروحات الجامعية:

محمد، فاطمة الزهراء، التحول الجيوسياسي في العالم وتكتل البريكس، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2023.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير .....2.....

إهداء .....3.....

إهداء .....4.....

المقدمة .....8.....

الفصل الأول : ماهية التكتلات الإقتصادية الدولية 17.....

تمهيد: .....10.....

المبحث الأول:مفهوم التكتلات الاقتصادية الدولية ونشأتها: 11..

المطلب الأول: مفهوم التكتلات الإقتصادية 11.....

المطلب الثاني: نشأتها .....15.....

المطلب الثالث:أهداف التكتلات الاقتصادية 19.....

المبحث الثاني: أهمية التكتلات الاقتصادية الدولية وخصائصها 20

المطلب الاول: أهمية التكتلات الاقتصادية 20.....

المطلب الثاني :خصائص التكتلات الاقتصادية الدولية 23.....

المبحث الثالث: تصنيف التكتلات الإقتصادية 25.....

مستويات التكتلات الاقتصادية : .....25.....

خلاصة .....27.....

الفصل الثاني : تأثير التكتلات الاقتصادية في بنية النظام الدولي .....29.....

المطلب الثاني: تأثير التكتلات الاقتصادية على بنية النظام الدولي .....29.....

تمهيد: .....29.....

المبحث الأول: مفهوم النظام الدولي و تطوره .....30.....

المطلب الأول تعريف النظام الدولي .....30.....

المطالب الثاني :خصائص النظام الدولي .....34.....

المبحث الثاني: القوى الفاعلة في نظام الدولي و مكوناته 36..

المبحث الثالث :علاقة التكتلات الاقتصادية ببنية النظام الدولي 39

ملخص الفصل الثاني: .....41.....

تناولنا في هذا الفصل تعريف بنية النظام الدولي ومكوناته والعلاقة بين التكتلات الاقتصادية والنظام الدولي . .....42.....

الفصل الثالث: تأثير البريكس في النظام الدولي .....46.....

المبحث الأول: ماهية البريكس النشأة والتطور .....46.....

المطلب الأول مفهوم تكتل البريكس BRICS ونشأته : .....49.....

المطلب الثاني: الانجازات و التحديات التي يواجهها البريكس فى النظام الاقتصادي الدولي .....55.....

أولا – إنجازات البريكس : .....55.....

مطلب الثاني : التحديات التي تواجه البريكس 56

المبحث الثاني :مكانةالبريكس في النظام الدولي: 65

المطلب الثالث : الوزن الجيوسياسي للبريكس 77

المطلب الثاني : وزن الاقتصادي للبريكس 82

المبحث الثالث:السيناريوهات المستقبلية لمجموعة البريكس .84

مطلب الأول : السيناريو التفاؤلي (تحول البريكس إلى قطب عالمي منافس للغرب): .....84.....

مطلب الثاني : السيناريو المتشائم (تفكك تدريجي أو تراجع دور البريكس): .....85.....

المطلب الثالث : السيناريو الواقعي ...85.....

الخاتمة: .....89.....

قائمة المصادر والمراجع: .....94.....

فهرس المحتويات .....103.....